الأمانة العامة

القطاع الاقتصادي

إدارة المنظمات والاتحادات العربية

ندوة العمل الافتراضية

حول

" تداعيات ازمة كورونا على الامن الغذائي العربي "

التقرير والتوصيات

((الاربعاء: 20 مايو / آيار 2020))

نتائج اعمال
الندوة الافتراضية
حول
"تداعيات ازمة كورونا على الامن الغذائي العربي "
الأربعاء : 20 مايو / آيار 2020

- تنفيذاً لتوجيهات معالي الامين العام لجامعة الدول العربية وتكليفات سعادة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية ، نظمت ادارة المنظمات والاتحادات العربية ندوة افتراضية حول " تداعيات ازمة كورونا على الامن الغذائي العربي" يوم الاربعاء الموافق 2020/5/20 ،عن طريق ال Video Conference، وذلك بمشاركة السفير الدكتور / كمال حسن على الامين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية – المشرف على الندوة ، والوزير المفوض/ محمد خيرعبد القادر مدير ادارة المنظمات والاتحادات العربية مدير الندوة، وبمشاركة سعادة الدكتور / إبراهيم الدخيري المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية و الدكتور / نصر الدين عبيد نيابة عن الدكتور / رفيق صالح المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، و سعادة الأستاذ / محمد بن عبيد المزروعي رئيس الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي وسعادة الدكتور / هيثم جفان رئيس الاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، و سعادة الدكتور / يحي بكور

الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، وسعادة الاستاذة / رلي مجدلاني رئيسة مجموعة تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) التابعة للجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA، و سعادة الاستاذ/ محمد احمد المسئول الاقليمي عن السياسات بمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ، وبحضور بعض ممثلي المندوبيات الدائمة للدول العربية لدى جامعة الدول العربية ، و ممثلي الدول الاعضاء وعدد من مدراء الامانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ورجال وسيدات الاعلام العربي في الوطن العربي وخارج الوطن العربي.

-الهدف الأساسي للندوة:

- اتاحة الفرصة للمسئولين العرب المعنيين بموضوعات الامن الغذائي العربي للتعرف على أحدث البيانات والتوقعات التي تصدرها المؤسسات الدولية والاقليمية حول آثار فيروس كورونا المستجد على الامن الغذائي العربي.
- وضع مجموعة من التوصيات المتعلقة بالامن الغذائي العربي على المستوى الاقليمي والدولي لتكون جزء من تعزيز الامن الغذائي العربي.
- تقديم اهم الاجراءات والحلول المناسبة لمعالجة اشكالية الامن الغذائي العربي في الوطن العربي.
- المساهمة في حماية الشعوب من الوقوع في براثن الفقر وانعدام الامن الغذائي نتيجة لتداعيات ازمة كورونا.

- بلورة آليات ووضع سياسات اقتصادية شاملة تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لدعم اقتصاديات الدول العربية.
- النظر في وضع خطة عاجلة لمواجهة التداعيات للدول العربية الأكثر احتياجاً والتي تعاني من أزمات إنسانية ودعم استمرارية سلاسل الأمداد والتوريد للسلع الغذائية بما يضمن توفير احتياجات الدول العربية من المواد الغذائية.
- ايجاد آلية واضحة ومحددة للتعامل الجماعي لمواجهة تداعيات أزمة كورونا وبخاصة في مجال الأمن الغذائي العربي.
- اعادة الاعتبار للمنتج الزراعي والغذائي، والنظر في تحديد السياسات والاجراءات الواجب تنفيذها بالاستفادة من التجارب العربية الناجحة في العديد من الزراعات، والاستفادة منها في زراعات جديدة واستغلال الاراضي الزراعية بشكل جيد.
- زيادة الانتاج والمخزون الاستراتيجي للدول العربية لمواجهة النقص المتوقع في المنتجات الغذائية وارتفاع اسعارها في الاسواق العالمية.

الجلسة الافتتاحية

- **افتتح الندوة سعادة السفير الدكتور / كمال حسن علي الامين العام المساعد – رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية حيث رحب بالسيدات والسادة المشاركين من جميع الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة المشاركين في الندوة والخبراء من المنظمات الاقليمية والدولية وسيدات ورجال الاعلام، كما اشاد بحسن الاعداد والتنظيم من قبل ادارة المنظمات والاتحادات العربية لعقد هذه الندوة الهامة.**
- **وقد اشار سيادته الي ان ازمة جائحة كورونا Covid -19 كان لها تاثير على كافة دول العالم ، وان العالم الان امام ازمة عالمية غير مسبوقة في تاريخ العالم الحديث ، تحولت من ازمة صحية الى ازمة اقتصادية واجتماعية ، واشار الى ان أزمة كورونا هي الأزمة الأخطر على الإطلاق في هذا العصر الحديث ولها مخاطر ومضاعفات وتغيرات عميقة على جميع المستويات ومن اكثر القطاعات تأثيراً وتضرراً بهذا الوباء(قطاع الأمن الغذائي) خاصة مع التداعيات المستمرة والتوقعات المستقبلية للأزمة ، وان هناك واقع جديد وتحديات تواجه اقتصاديات كل دول العالم في ظل مواجهة الآثار التي يمكن أن تترتب على هذا الوباء في مجال الأمن الغذائي واصبح الكل يراجع أولوياته وإيجاد الحلول المناسبة لتوفير الأمن الغذائي لشعبه. ويتخذ إجراءات تخفف من المضاعفات السلبية لهذه الأزمة وتحديد المعالجات والأولويات والإسراع بوضع السيناريوهات المختلفة والخطط**

والبرامج الملائمة للتعامل مع الأزمة والتصدي لها على المدى القصير والمتوسط وطويل الأجل وبما يحقق النتائج المرجوة،

- وفي ختام كلمته ، تمني النجاح والتوفيق لاعمال هذه الندوة وان تخرج بمجموعة من التوصيات تعزز من الامن الغذائي العربي في اطار تعزيز عملية التكامل الاقتصادي العربي ، وتساعدنا على مراجعة مجمل الاداء الاقتصادي العربي المشترك وتقديم رؤية جديدة تستجيب للتحديات التي فرضتها ازمة كورونا المستجد Covid -19 ، والتي تتعلق بتعزيز التكامل الاقتصادي العربي في مجال الامن الغذائي ووضع رؤية جديدة خاصة ان العالم لن يكون كما كان قبل كورونا ، و اشاد بهذه الندوة الهامة باعتبارها بداية ممتازة وموفقة والذي يبدو واضحاً من خلال المشاركة المتميزة في الندوة ، كما اشار الي ان اهم اهداف الندوة هو التعرف على احدث البيانات والتوقعات وتبادل الاراء والخبرات من المتخصصين والخبراء في المنظمات الاقليمية والدولية من اجل مراجعة مجمل الاداء الاقتصادي العربي المشترك وبرؤية جديدة لمواجهة التحديات التي فرضتها ازمة كورونا .

- تحدث السيد / محمد خير عبد القادر مدير ادارة المنظمات والاتحادات العربية ومدير الندوة عن اهمية الندوة واهدافها واضاف انه في إطار مواجهة هذا الفيروس والوباء العالمي نظمت الامانة العامة لجامعة الدول العربية عدد من الندوات وورش العمل وكان للقطاع الاقتصادي النصيب الاكبر من هذه الفعاليات باعتبار ان هذه الجائحة لها آثار سلبية أكثر على القطاعات الاقتصادية من مال واقتصاد ونقل وسياحة وطاقة وامن غذائي ومائي وبنية تحية وعلاقات اقتصادية واقليمية ودولية.

- كما اشار الي ان هذه الجائحة تمثل أزمة إنسانية في غاية الخطورة ولها تداعيات غير مسبوقة على القطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم، والكل يكرس جهوده لبحث التحديات التي تواجه الشعوب في ظل تلك الأزمة ومن المؤكد أن البلدان النامية ستضرر بشكل أكبر من هذه التداعيات والتي دفعت بصندوق النقد الدولي والعديد من الهيئات المعنية الأخرى إلى التحذير من حدوث تراجع اقتصادي كبير وغير مسبوق. وتداعت العديد من التكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية والدولية لإيجاد الحلول المناسبة للحد من تفاقم أضرارها، واتخاذ الإجراءات لوقف التراجع الذي تشهده معظم القطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

- ثم اضاف الوزير المفوض/ محمد خير عبد القادر مدير ادارة المنظمات والاتحادات العربية أن الوضع الراهن الذي تمر به دول العالم جراء تفشي هذه الجائحة سيكون له تداعيات كبيرة على الأمن الغذائي العربي باعتبار أن الفجوة الغذائية في المنطقة العربية كبيرة والدول العربية من أكبر مستوردي الغذاء في العالم، حيث تستورد أغذية بقيمة أكثر من 100 مليار دولار سنوياً ومخاطر الانكماش والكساد العالمي جراء هذا الوباء سيزيد المخاطر المحتملة على الأمن الغذائي العربي، مما يرفع فاتورة استيراد الغذاء في المنطقة العربية.
- وتساءل عن قدرة القطاعات الاقتصادية في الدول العربية على امتصاص الآثار المحتملة في قطاع الأمن الغذائي جراء هذا الوباء ومدى قدرة الدول العربية على الصمود نحو تأثيرات مضاعفاته والإجراءات والحلول المناسبة لإشكالية الأمن الغذائي العربي مع تداعيات أزمة كورونا.

- وأكد على أن الدول العربية مطالبة بمراجعة أولوياتها في إطار هذه الأزمة واتخاذ تدابير ناجعة لتخفيف آثار هذه الأزمة والتركيز على زيادة الاكتفاء الذاتي من محاصيل العجز الاستراتيجية وبخاصة الحبوب والسكر والزيوت وأهمية صياغة الخطط والتكامل الاقتصادي العربي وبخاصة في مجال الأمن الغذائي العربي ، ودعوة الدول العربية لوضع خطط عاجلة لتأمين الأمن الغذائي العربي ومراجعة دورها في القطاعات الحيوية لتخفيف حاجيات الشعوب العربية وبخاصة الدول التي تعتمد على احتياجاتها الغذائية من الخارج وأهمية الترويج لتحسين المناخ الاستثمار الزراعي في الدول العربية لتحفيز رأس المال العربي على الاستثمار في القطاع الزراعي لإقامة مشروعات عربية في مجال الأمن الغذائي وتطوير وتعزيز التجارة الزراعية البينية العربية لتقليل الاستيراد من خارج المنطقة العربية مع تأمين المخزونات الاستراتيجية من الحبوب للدول العربية وخاصة إذا طال أمد هذه الأزمة.

- استعرض السيد / محمد خير- مدير الندوة - اهم اهداف الندوة والتي تهتم بتداعيات هذه الازمة والتي توضح لنا قدرة القطاعات الاقتصادية في الدول العربية على امتصاص الاثار المحتملة في هذا القطاع جراء هذا الفيروس ومدى قدرة الدول العربية على الصمود نحو تأثيرات ومضاعفات هذا الفيروس، وتمني ان تقدم لنا الندوة اهم الاجراءات والحلول المناسبة لمعالجة اشكالية الامن الغذائي العربي في الوطن العربي خاصة وانه يوجد عدد من المنظمات العربية والدولية تشارك في هذه الندوة.

الجلسة الاولى بعنوان:

" تداعيات ازمة كورونا على الامن الغذائى العربى ومتطلبات تعزيز قدرة الدول العربية على مواجهتها "

- اعطى السيد / محمد خير مدير الندوة : المداخلة الاولى للمنظمة العربية للتنمية الزراعية باعتبارها المنظمة المعتمدة في اطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية لتقديم تقرير الامن الغذائي العربي سنوياً ، كما انها المنظمة التي سبق تكليفها بمتابعة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المعتمد من القادة العرب في القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية بدولة الكويت عام 2009 والذي يسعى الى زيادة واستقرار الغذاء في الوطن العربي ، كما انها تتولى تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2005-2025
- تحدث سعادة البروفسير الدكتور / ابراهيم الدخيري – المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية – مرحبا بالمشاركين والمنظمين للندوة ، ومستعرضاً متابعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية منذ اللحظة الاولى لتفشي الوباء في العالم والدول العربية ، وما قامت به المنظمة من رصد الاجراءات التي اتخذتها الدول الاعضاء لمكافحة الفيروس والتقليل من الاثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا الوباء ، وخاصة فيما يتعلق منها بالقطاع الزراعي ومدى توفر السلع الغذائية في الاسواق وسهولة الوصول اليها ، ومتابعة المنظمة للاجراءات الدولية لمكافحة الوباء والحد من آثاره بما فيها متابعة اسواق السلع الغذائية الدولية ومسائل الشحن والنقل للمساهمة في مساعدة الدول الاعضاء لوضع واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير واتاحة الغذاء ، خاصة وان اي اجراء حمائي طويل المدى تتخذه الدول المصدرة للغذاء سينعكس سلباً على

الامن الغذائي العربي ومدى توفر السلع الغذائية الرئيسية والتي تحتفظ الدول العربية بمخزون استراتيجي منها يتراوح من 3-12 شهر ، و له اثار سلبية على الدول العربية نظرا لكونها تعتبر من الدول المستوردة الصافية للغذاء اذ تبلغ حجم الفجوة الغذائية العربية نحو 32 مليار دولار يتركز معظمها في محاصيل الحبوب والتي تشكل نحو 50% من حجم الفجوة الغذائية العربية ومحاصيل الزيوت والسكر .

- وأضاف الدكتور / الدخيري ان هناك ثلاث مجموعات حسب رصد المنظمة في تقرير الامن الغذائي العربي وهي مجموعة اللحوم ، والاعلاف ، و محاصيل الزيوت والسكر والحبوب، فمثلا اللحوم ، والاعلاف بها نسبة اكتفاء ذاتي يتراوح بين 60% و70% ، والمدخلات اغلبها مستوردة من خارج المنطقة العربية ، مع وجود ميزة نسبية في الخضر والفاكهة والاسماك ربما تكون قريبة من الاكتفاء الذاتي ، لذا نقول ان الجزء الاكبر من هذه الفجوة هو من واردتنا من محاصيل الزيوت والسكر والحبوب ، كما اكد على ان المنظمة العربية للتنمية الزراعية تثني على كافة الاجراءات التي اتخذتها الدول العربية لاستمرار تدفق الغذاء الآمن للمستهلكين ومساعدة القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها القطاع الزراعي على تخطي آثار الجائحة فان متابعتها وتقييمها المستمر لاوضاع الامن الغذائي العربي في المنطقة العربية قبل وبعد الجائحة وكافة التقارير الدولية الاولية الواردة للمنظمة والصادرة من الدول والمنظمات الاقليمية والدولية ذات العلاقة تشير بوضوح ان القطاع الزراعي العربي قد تأثر سلباً بالجائحة وسوف تزداد حدة ذلك الاثر مع طول مدة بقائها ، وان عمق الجراح التي خلفتها وستخلفها هذه الجائحة المتعددة الابعاد تجعل العالم ومنه وطننا العربي مدعو الى ان يبادر ويسارع لاتخاذ الاجراءات التي من شأنها ان تخفف من

آثار هذه الجائحة ، واضاف ان المنظمة رصدت حقيقة مكونات واعمدة الامن الغذائي المعتمدة والمعروفة لدينا كدول ومنظمات اقليمية ودولية ، كما هو معلوم في اطار متابعات ورصد الامن الغذائي المتبع بواسطة المنظمة الدولية الفاو ، وان المنظمة العربية للتنمية الزراعية رصدت ايضاً بعض الاجراءات المطلوبة في اطار المحاور الاربعة المعروفة والمعتمدة وهي : اتاحة الغذاء – الوصول الى الغذاء – الاستمرارية – الاستخدام ، وتم رصد حزمة الانشطة والسياسات والاطر المطلوبة لاي من هذه المجموعات حتى يمكن تأمين الغذاء للمنطقة العربية .

- مثلاً في مجال اتاحة الغذاء كما هو معلوم فانه يتم باحد مصدرين هم الانتاج المحلي والاستيراد ، والوصول للمزارع وتأمين العمالة اللازمة للعناية بالزرع وحصاده ، ونتيجة لسياسات الاغلاق التي اتبعتها غالبية الدول محليا وعالميا واجه المزارعون صعوبات جمة في الوصول لمزارعهم للقيام بالعمليات الزراعية ، الامر الذي يتوقع معه الحصول على اثار سلبية على مدى قدرة الدول على تأمين احتياجاتها من الغذاء من المصادر المحلية ، مما سيؤثر سلباً على اتاحة الغذاء من الانتاج المحلي نتيجة لما سيسببه نقص العمالة وصعوبة الوصول الى المزارع من نقص في المساحات المزروعة وانخفاض الانتاج والانتاجية للموسم الحالى والمواسم القادمة محليا وعالميا ، خاصة اذا طال امد الجائحة ، كما ان قيام بعض الدول المصدرة الرئيسية للغذاء بتبني سياسات حمائية اغلاقية و تحديد حصص للتصدير و اخرى للأستهلاك المحلي واغلاق الحدود ووضع قيود على دخول وخروج البضائع سوف يؤثر سلبا على قدرة الدول لاتاحة الغذاء من المصادر الخارجية ،

مما سيترتب عليه نقص في العرض وارتفاع الطلب وبالتالي ارتفاع الاسعار محليا وعالمياً .

- وعلي صعيد المحور الثاني الوصول الى الغذاء، فان السياسات الاغلاقية التي اتبعتها الدول والتي فرضتها ضرورة التعاطي مع هذه الجائحة ادت الى الحد من قدرة المزارعين والتجار والمستهلكين للوصول الى اسواق البيع بالجملة والتجزئة واسواق مدخلات الانتاج، مما اثر سلبا على سلاسل الامداد للسلع والمنتجات الغذائية وغير الغذائية.

- وعلي صعيد ديمومة واستقرار عرض الغذاء ، فان انخفاض اسعار النفط واثاره المتوقعة على انخفاض مداخيل الدول المنتجة للنفط سوف يؤثر سلباً على قدرة الدول على تأمين احتياجاتها الاستهلاكية من المصادر الخارجية ، بالكفاءة المطلوبة وخاصة اذا ارتفعت اسعار الغذاء عالمياً الى مستويات عالية ، كما ان استمرار عمليات الاغلاق واستمرار الدول المصدرة باتباع سياسات حمائية اغلاقية يثير المخاوف من انخفاض المخزون الاستراتيجي للدول والتي تتراوح بين 3 الى 12 شهر ، خاصة اذا طال امد الجائحة نتيجة السحب الزائد دون تعويض، مما سيؤثر سلباً على استدامة توفير الغذاء من المصادر الخارجية .

كما اشار الدكتور/ الدخيري الى ضرورة تبني مجموعة من السياسات التجارية للعمل على ترقية التجارة البينية العربية للسلع الغذائية ومنحها كافة الامتيازات والتسهيلات المنصوص عليها في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والتي يمكنها الاستفادة من المشاريع العربية المشتركة مثل مشاريع الهيئة العربية للاستثمار

والانماء الزراعي والشركة العربية للانتاج الحيواني، والشركة العربية للأسماك وغيرها من الشركات العربية المشتركة العاملة في مجال انتاج وتصنيع ووتسويق السلع الغذائية المختلفة ، وتبسيط اجراءات استيراد الغذاء على مستوى تخفيف القيود الادارية والجمركية ، وتسهيل التحويلات المصرفية ، ومراقبة الاسواق ووضع سقف سعري للسلع الغذائية الرئيسية لحماية الطبقات الهشة ، والتأكد من وصول الغذاء لها.

وفي ختام مداخلته اكد الدكتور / الدخيري ، على ضرورة العودة الى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، وان الوضع الحالي الراهن يتطلب ايلاء المزيد من الاهتمام بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المعتمد من القادة العرب في القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية بدولة الكويت عام 2009 ، وتقييم تجربته وملاحظه نقاط القوه والضعف فيه وادخال التحسينات اللازمة عليه لاعطائه القدرة التي تجعله قادر على ايجاد الحلول المناسبة لاشكاليات الامن الغذائي العربي التي طرأت وستطرأ خلال مرحلة ما بعد فيروس كورونا ، وطالب بتحويل البرنامج الى برنامج دائم للأمن الغذائي افي المنطقة العربية .

الجلسة الثانية بعنوان:

"التحديات التي تواجه تحقيق الامن الغذائي في المنطقة العربية جراء الاثار السلبية للجفاف والتصحر والتغيرات المناخية ومحدودية الموارد المائية"

- اوضح السيد / محمد خير ان المنطقة العربية والدول العربية بحكم موقعها الجغرافي من اكثر المناطق في العالم جفافاً وتصحراً، وان هناك كثير من التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الدول العربية مثل التدهور البيئي الحيوي والتغيرات المناخية ومحدودية الموارد المائية. و اعطى السيد/ محمد خير مدير الندوة: المداخلة الثانية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (أكساد)

تحدث سعادة الدكتور / نصر الدين عبيد – ممثلاً عن المدير العام للمركز العربي اكساد – مرحبا بالمشاركين والمنظمين للندوة ، وقدم اعتذار الدكتور / رفيق صالح المدير العام للمركز العربي اكساد عن المشاركة في الندوة لظروف طارئة لديه ، وانه كان يود المشاركة في هذه الندوة الهامة،

- استعرض الدكتور / نصر الدين عبيد متابعة المركز العربي "اكساد " الانشطة التي قام بها بناء على المتابعة الحثيثة لادارة المنظمات والاتحادات العربية وهذه الجائحة التي اصابت كل قطاعات العالم بالتوقف وادت الى تراجع كل القطاعات الانتاجية والاقتصادية والاجتماعية ، وتمنى ان تكون لهذه الندوة تغطية اعلامية شاملة من اتحاد اذاعات الدول العربية ومن قبل قطاع الاعلام بجامعة الدول العربية والقنوات العربية ، حتى يستشعر المواطن العربي باهتمامنا ولتخفيف الرعب والخوف من هذه الجائحة التي نحن جميعا

على يقين بتأثيرها المستقبلي على الغذاء وهو المشكلة الاساسية في وطننا العربي .

- واكد الدكتور / نصر عبيد ان المركز العربي اكساد سعى الى قراءة الحالة والاجراءات الاحترازية المتخذة والعمل على تقديم سلسلة من الانشطة الضرورية للحد من انتشار الفيروس ، فقد قام المركز العربي بتنفيذ مهامه العلمية والبحثية والتطبيقية سواء في محطاته البحثية المنتشره في دولة المقر او الدول الاخرى ومحطات المجال النباتي والحيواني او من خلال دراساته وابحاثه في مجال الجفاف والتغيرات المناخية ، واستطاع اكساد بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة الأخرى والاسكوا والفاو بتنفيذ عدد من الانشطة والبرامج في عدد من الدول العربية ، كما قام المركز العربي في اطار مواجهة هذه الجائحة باتخاذ عدد من الاجراءات الاحترازية اسوة بالامانة العامة للجامعة مثل النظافة والصحة العامة وتخفيض دوام العاملين بنسبة 50% واعتماد التناوب اليومي ، واستمر اكساد في عمله والتواصل مع جميع الوزارات واستكمال مشاريعه ، كما استمر في تنفيذ جميع الاعمال الادارية والتنفيذية دون انقطاع ، اما بالنسبة لتجارب اكساد وابحاثه المعملية فيعمل اكساد على تنفيذ اهم اهدافه في مجال تطبيق تقانات الحد من التصحر وتدهور الاراضي والتخفيف من آثار الجفاف .

- وفي مجال الثروة الحيوانية عمل المركز اكساد على تنفيذ العديد من الدراسات والابحاث والمشاريع التنموية في مجال التحسين الوراثي للاغنام والماعز وزيادة نسب انتاج الحليب واللحم والصوف ، مما ساهم في تقليص الفجوة

الانتاجية في هذا المجال ، كما انه و ضمن المهام الموكلة الى اكساد ومن خلال استراتيجيته وخطة عمله السنوية عمل المركز العربي على انجاز العديد من الدراسات والابحاث والمشاريع التنموية في معظم ادول العربية و ساهم في انجاز استراتيجية الامن المائي العربي وخطتها التنفيذية ومشاريع حصاد مياه الامطار وانشاء السدود ووضع خطط الادارة المتكاملة للموارد المائية بالطرق العلمية المتقدمة ، بالاضافة الى المشروع الهام (رفع كفاءة الري في الدول العربية) والتي يمكن ان تكون مساهمة حقيقية يتم الاستفادة منها في تعزيز الممارسات والحفاظ على الموارد المائية ، خاصة ان جائحة فيروس كورونا المستجد ادت الى اتخاذ اجراءات حكومية للتعامل مع هذا الوباء وتطلبت المزيد من استهلاك مياه الشرب لاغراض التنظيف والتعقيم وغسل اليدين وقد يترتب على ذلك زيادة كمية المياه التي يحتاجها الفرد لتلبية احتياجاته ، وبناء عليه يزداد الطلب علي المياه بعد انتشار الفيروس بين اربعة وخمسة ملايين متر مكعب في اليوم ، وهو مايعقد الوضع المائي العربي الهش اصلاً بفعل محدودية الموارد المائية في المنطقة العربية ، التي جعلت 18 بلداً عربياً حتى الان تحت خط الندرة المائية .

- <u>وفي ختام مداخلته</u>، أكد الدكتور نصر عبيد على ضرورة التواصل الدائم والتكاتف والتنسيق والتعاون بين مركز اكساد والمنظمات العربية والدولية المتخصصة والمؤسسات الاقتصادية والمالية العربية والافراد وتبادل البيانات والمعلومات بشكل رقمي وأصبح هناك حاجة ملحة وحتميه للمساهمة في عملية التحليل وقراءة الواقع والتوصل الى مخرجات هامة تساهم في دعم

اتخاذ القرار وتعميم التجارب الناجحة في المنطقة العربية في هذا المجال الحيوي.

الجلسة الثالثة بعنوان:

" دور الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في المساهمة بتوفير المنتجات الغذائية خلال فترة جائحة كورونا"

- اوضح السيد / محمد خير ان هناك دراسات توضح ان من الاسباب التي وضعت العديد من الدول العربية في مأزق ازمة الغذاء هو الانصراف عن قطاع الزراعة والبعد نوعاً ما عن لاستثمار في هذا القطاع الحيوي الهام ، والاتجاه نحو القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل قطاع الخدمات وغيرها ، فكانت النتيجة اتساع هذه الفجوة في الدول العربية وزيادة استيراد الغذاء ومنتجاته من الخارج ، وأشار الى اننا في حاجة الى مزيداً من اجراء التسهيلات بهدف ضخ المزيد من الاستثمارات العربية للمشاريع الزراعية ، وأوضح ان الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي منظمة عربية هامة تهدف الى انشاء المزيد من الشركات والمشروعات التي تساهم في تحقيق الامن الغذائي في المنطقة العربية . واعطى السيد / محمد خير -مدير الندوة- المداخلة الثالثة للهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي.
- تحدث سعادة الاستاذ / محمد بن عبيد المزروعي – رئيس الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي مرحبا بالمشاركين والمنظمين للندوة ، وقدم عرضاً مرئياً (Power Point) امام المشاركين في الندوة تضمن نبذة عن الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي ، واستثمارات الهيئة في النشاط الزراعي ،

وتداعيات ازمة كورونا على الامن الغذائي العربي وجهود الهيئة للحد من اثار ازمة كورونا من حيث الطاقات الانتاجية المتاحة لشركات الهيئة وتوسيع نشاط القروض الدوارة لصغار المزارعين ، ومبادرة الهيئة لزيادة تبادل السلع الغذائية وتوفير اكبر قدر من الاحتياجات الغذائية في المنطقة العربية .

- استعرض الاستاذ / محمد بن عبيد المزروعي رؤية ورساله الهيئة واهم اهدافها الاساسية ، كما استعرض استثمارات الهيئة في النشاط الزراعي حيث بلغ عدد الشركات الزراعية التي اسستها الهيئة بنهاية عام 2019 نحو 53 شركة بإجمالي استثمارات تبلغ نحو 640 مليون دولار امريكي ، موضحاً ان هذه الشركات تختص بانتاج المحاصيل الزراعية الاساسية في الفجوة الغذائية العربية مثل (الحبوب – الزيوت النباتية – السكر – اللحوم بانواعها – الالبان – الاعلاف يالاضافة الى شركات للخدمات الزراعية ، وان هذه الشركات توفر نحو 115 الف فرصة عمل ، وتبلغ محفظة القروض الدواره لصغار ومتوسطي المزارعين نحو 10 مليون دولار امريكي ، واضاف انه لا يمكن في الوقت الحالي التنبؤ بحجم اثار الازمة على الامن الغذائي وحاجات المستهلك العربي ولكن يخشى من تنامي آثارها على الامد الطويل في حال امتداد امد الوباء ، حيث تشير الاحصائيات الى ان الفجوة الغذائية العربية في السلع الاساسية كالحبوب تمثل نحو 55.4 % واللحوم 21% والزيوت النباتية 13.3 % والالبان 10.5 % والسكر 9% وان معظم الدول العربية تعتمد في تغطية الفجوة في هذه السلع على الاستيراد ، وان بعض الدول المصدرة للسلع الغذائية ومدخلات الانتاج الزراعي بدأت تمارس نوعاً من

الحظر على تصدير المنتجات الزراعية بهدف تأمين الغذاء لشعوبها ، نتيجة لقلة الانتاج بسبب الاجراءات الاحترازية كالحجر الصحي وقيود الحركة والنقل

- واوضح السيد/ المزروعي جهود الهيئة للحد من آثار ازمة كورونا والتي تمثلت في المحافظة على اداء شركات الهيئة ودعمها لتطوير انتاجياتها، وتوسيع نشاط القروض الدوارة لصغار المزارعين.

- وتحدث رئيس الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي عن الطاقات الانتاجية المتاحة لشركات الهيئة موضحاً انه بالنسبة للمحاصيل الزراعية والحبوب توجد 8 شركات في كل من السودان وموريتانيا والمغرب والعراق وسلطنة عمان ، وبالنسبة للزيوت الطبيعية توجد 3 شركات في كل من السودان وسوريا وتونس وفي مجال الالبان توجد 4 شركات في كل من العراق والامارات وتونس وسلطنة عمان ، وفي مجال اللحوم توجد 16 شركه في كل من السودان والسعودية والكويت والامارات وسلطنة عمان وموريتانيا والبحرين وفي مجال السكر توجد 3 شركات في كل من السودان ومصر ، وفي مجال الاعلاف توجد 10 شركات في كل من السودان والامارات ومصر وتونس والمغرب ، وفي مجال الخدمات الزراعية توجد شركتان في كل من السودان وموريتانيا . واستعرض مساهمات شركات الهيئة في توفير السلع الاساسية في عدد من الدول العربية ، وتوسيع نشاط القروض الدواره لصغار المزارعين ، واضاف ان الهيئة الان تعمل على زيادة خط التمويل لتوسيع نشاط القروض الدوارة لصغار المزارعين وتوفير اكبر قدر من الاحتياجات الغذائية ، وذلك عن طريق وضع آلية طارئة للمساهمة في توفير اكبر قدر

من الاحتياجات من المواد الغذائية من خلال التواصل مع شركات الهيئة للوقوف على الاجراءات التي اتخذتها الشركات للمحافظة على آدائها ، ومخاطبة الشركات العالمية المنتجة للسلع الاساسية والعمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات توضح الكميات المتاحة وكمية العجز من السلع في الدول العربية ولتحقيق ذلك فقد انشات الهيئة منصة الكترونة لتوفير معلومات عن ما يتوفر من المنتجات الغذائية في المنطقة العربية ، وستعمل الهيئة على تبادل المعلومات التي سيتم ادراجها في المنصة واعلام الجهات الطالبة للسلع بالعروض المتوفرة بهدف تسهيل تبادل السلع الغذائية بين الدول العربية .

- في مداخلته قدم الاستاذ / المزروعي عدد من المقترحات منها انشاء منطقة تجارة زراعية حرة يتم فيها اعفاء كافة المنتجات الغذائية من الرسوم وتسهيل التجارة البينية، وزيادة الاستثمار الزراعي الرأسي والافقي بالاعتماد على التقنات الحديثة والزراعة الذكية لتعزيز الانتاج الزراعي في الدول العربية، والاهتمام بشريحة صغار زمتوسطي المزارعين والمنتجين وتوفير مصادر التمويل والتقانات الزراعية الحديثة لتحفيزهم على زيادة الانتاج.

الجلسة الرابعة بعنوان:

" مخاطر الانكماش والكساد العالمي جراء فيروس كورونا وانعكاس ذلك على قطاع الامن الغذائي في المنطقة العربية "

اوضح السيد / محمد خير الي ان هذه الازمة لها مخاطر ومضاعفات وتغيرات عميقة على جميع المستويات ، واشار الى ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" هي المنظمة الاكثر نشاطاً وبحوثاً ودراسات لمواجهة هذه الجائحة ، وتتحدث الاسكوا عن كثير من الارقام والتقديرات المفزعة نتيجة تداعيات ازمة كورونا في المنطقة العربية ، وهذه الاعداد الكبيرة الاضافية التي وقعت في براثن الفقر والجوع وهذه التأثيرات السلبية على مستويات الفقر بابعاده المختلفة جراء تفشي هذا الفيروس المستجد ، و اعطى السيد / محمد خير -مدير الندوة- : المداخلة الرابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا"

تحدثت سعادة الاستاذة / رلى مجدلاني – رئيسة مجموعة تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) مرحبة بالمشاركين والمنظمين للندوة ، وشكرت ادارة المنظمات والاتحادات العربية بجامعة الدول العربية على اتاحتها الفرصة للمشاركة في هذه الندوة الهامة ، ثم قدمت عرضاً مرئياً (Power Point) حول تقييم مختصر للتأثيرات المحتملة للجائحة وما قامت به الاسكوا من اعداد دراسات تترجم ابعاد كبيرة ووخيمة على قطاعات حيوية ، واوضحت ان الحديث اثناء الندوة تناول موضوع ندرة المياه ذلك الموضوع الهام جدا والحيوي ، و انه تم الحديث ايضاً عن انشاء صندوق للأمن الغذائي العربي واعربت

ان الاسكوا يدعم هذه المبادرة وان يكون هناك تعاون لدعم صغار المزارعين بشتى الوسائل والسياسات والقروض الميسرة لدعم الامن الغذائي والوصول للأكتفاء الذاتي ، او من خلال البنية التحية المهمة جدا لوجود تواصل بين دولنا العربية ، والورقة تترجم هذه الجوانب والتداعيات الاقتصادية وتركز على التوقعات الاولية ولكن اليوم نري ان التداعيات متضاعفة ولابد من وجود دور حيوي لتأمين الامن الغذائي العربي .

واوضحت السيدة / رلي انه سيرتفع عدد الفقراء في المنطقة العربية مع وقوع 8.3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر. ويتوقع أن يكون للتباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء كورونا العالمي أثر سلبي على فرص العمل، والدخل، والأعمال التجارية، وتدفق التحويلات المالية في المنطقة العربية، مما سيؤدي إلى تقّلص الطبقة المتوسطة الدخل في المنطقة. ونتيجة لذلك، سيقع 8.3 مليون شخص في شباك الفقر، حسبَّ التقديرات، مما يعني أن ما مجموعه 101.4 مليون شخص في المَنطقة سوفُ يصنفون في عداد الفقراء. ويمكن أن تكون عواقبُ هذه الأزمة شديدة على الفيَات المعّرضة للمخاطر، ولا سيما النساء والشباب والشابات، والعاملين في القطاع غير النظامي ممن لا يستفيدون من خدمات الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالُةُ، وما يفاقم هذا التحدي هو غياب الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، وتطبيق نظم الحماية الاجتماعية غير الشاملة للجميع في بعض البلدان العربية.

واوضحت انهُ يقدر مجموع فقدان الأغذية وهدرها بنحو ثلث الأغذية في المنطقة، حيث يبلغ نصيب الفرد منه 210 كيلوغرامات في السنة، وفي بعض البلدان يصل نصيب الفرد من فقدان الأغذية وهدرها إلى427 كيلوغرامًا في السنة، والحد من فقدان

الأغذية وهدرها بنسبة 50 في المائة على الأقل سيزيد دخل الأسر المعيشية بما لا يقل عن 20 مليار دولار. وستتمكن المنطقة من تحسين مستوى توفر الأغذية إلى حد كبير، وتخفيض وارداتها من الأغذية، وتحسين ميزانها التجاري.

واشارت الى ان وباء كورونا يهدد 55 مليون شخص ممن هم بحاجة إلى المعونة الإنسانية في المنطقة العربية، من بينهم حوالي 26 مليون مشّرد قسرا (من لاجئين ونازحين داخليًا)، ويعاني نحو 16 مليون شخص منهم من انعدام الأمن الغذائي، ولا بد من أن تنفذ الحكومات العربية استجابة طارئة وسريعة من أجلً حماية شعوبها من الوقوع في براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي نتيجة لتداعيات وباء كورونا.

وتقدمت السيدة / رلي ببعض المقترحات والتوصيات من اهمها:

- –تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال توسيع نطاق تغطية الُنظم ذات الصلة، بما في ذلك التحويلات النقدية، والمعونة الغذائية، واستحقاقات البطالة، والإجازات المرضية المدفوعة الأجر، لفترة مؤقتة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر لدعم الفقراء والأشخاص المعرضين للمخاطر.
- –توسيع وزيادة فرص الحصول على الغذاء في إطار برامج البطاقات الغذائية وبطاقات حصص الإعاشة للسكان المعّرضين للمخاطر.
- تأجيل سداد القروض الفردية والرهون العقارية، وتعليق الرسوم الحكومية مؤقتًا، وتوفير الإعفاء الضريبي للمحتاجين من أجل حماية الطبقة المتوسطة الدخل من الوقوع في الفقر.

- توفير الدعم الائتماني وقروض من دون فوائد للشركات الصغيرة والمتوسطة وللعاملين لحسابهم الخاص من أجل تشجيع الأعمال التجارية الصغيرة وحمايتها من الوقوع في الفقر.

- ضمان الوصول إلى المواد الغذائية الأساسية والاحتياجات الأساسية بأسعار معقولة ومن دون انقطاع، عن طريق استيراد وتخزين كميات إضافية من المحاصيل الأساسية الاستراتيجية والإمدادات الغذائية في الأجل القصير.

- اتخاذ التدابير اللازمة لتوزيع الأغذية بكفاءة وفعالية من أجل تيسير وصول الفئات الأكثر عرضًة للمخاطر إلى الغذاء.

- وضع آليات لرصد أسعار المواد الغذائية بانتظام، ومنع الإفراط في التخزين والتلاعب بالأسعار لدعم المستهلكين الفقراء والمعّرضين للمخاطر.

- ضمان استمرار الإنتاج الزراعي وتوسيعه، ولا سيما في زراعة القمح والحبوب لمعالجة النقص المحتمل في الأغذية على الصعيد الوطني من خلال زيادة فرص الحصول على الائتمان والقروض الميسرة، وتيسير الحصول على مدخلات الإنتاج، واستئجار مساحات من الأراضي العامة لزراعتها، وإزالة القيود على التجارة.

- إتاحة الاستثناءات في أنظمة العمل لتمديد ساعات العمل في المزارع وشركات تجهيز الأغذية لزيادة الإنتاج الغذائي، وتشجيع توصيل المشتريات إلى المنازل من دون اتصال بشري باستخدام التطبيقات الإلكترونية، والعمل على توصيل الوجبات الجاهزة ومشتريات البقالة في آن واحد معًا لإبقاء الناس في منازلهم،

وتشجيع تغيير السلوك، وترشيد الاستهلاك، وتحسين مرافق التخزين، وتشجيع الناس على الحد من فقدان الأغذية وهدرها.

<u>وفي مجال التضامن مع القطاع الخاص:</u> اوصت السيدة / رلي مجدلاني بانشاء صندوق مخّصص للطوارئ برعاية القطاع الخاص لدعم الإجراءات التي تتخذها الحكومة في تعزيز الحماية الاجتماعية وضمان الأمن الغذائي، وتشجيع الشركات الكبيرة على الحد من تسريح العمال وإدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الخاصة بها من أجل حماية وظائف العمال ودخلهم، ورياديي الأعمال، والطبقة المتوسطة الدخل.

- <u>وعلى صعيد التدابير الإقليمية على مستوى السياسات اقترحت مايلي:</u>

-على مستوى السياسات لابد من ان تكون الاستجابة الإقليمية لحالات الطوارئ داعمًة للجهود الوطنية، فالحكومات العربية مدعوة إلى إنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي يدعم البلدان المعّرضة للمخاطر بما فيها البلدان العربية الأقل نموًا، وينبغي أن يكون هذا الصندوق موّجهًا للفقراءّ والأشخاص المعرضين للمخاطر، وأن يكفل الاستجابة السريعة، ويوفر الإغاثة في حالات نقصً الأغذية أو الطوارئ الصحية. ويمكن أن تعلن الحكومات العربية، مثلا، تحويل الزكاة الدينية المدفوعة في هذا العام، سواء زكاة الفطر أو زكاة المال، إلى هذا الصندوق، والدعوة إلى وضع «مدونة قواعد سلوك» بشأن ممارسات التخزين العامة، وإعادة النظر في الإعلان الوزاري الصادر عن منظمة التجارة

العالمية بهذا الشأن. وينبغي تنفيذ «بند السلام» لمنظمة التجارة العالمية بشأن ممارسات التخزين العامة على نحو لا يعرقل التجارة، ولا يؤثر على أسعار الأغذية، ولا يهدد الأمن الغذائي لبلدان أخرى. ولا بد من أن ترصد منظمة التجارة العالمية المعلومات المتعلقة ببرامج التخزين العامة المختلفة وأن تنشرها في الوقت المناسب، وأن تتخذ الإجراءات الملائمة في ضوء هذه المعلومات؛ والدعوة إلى اتخاذ قرار سريع بإعفاء الدول العربية المستوردة للأغذية من القيود التي يفرضها منتجو الأغذية وموّردوها على تصدير المواد الغذائية، كما ينبغي أن تنسق الحكومات في جميع بلدان المنطقة إجراءاتها لتفعيل الصندوق العربي للأمن الغذائي، وذلك بدعم من مختلف صناديق التنمية العربية. ويهدف الصندوق حصرًا إلى توفير الإغاثة في حالات نقص الأغذية أو في حالات الطوارئ المشابهة لوباء كورونا، وضمان الاستجابة السريعة على المستوى الإقليمي.

وفي ختام مداخلتها : قدمت السيد / رلي الشكر للمنظمات الاقليمية والدولية التي شاركت في الندوة والمنظمات الاقليمية والتي بينها وبين الاسكوا تعاون دائم وقائم بشكل مستمر ومتواصل على دعم الامن الغذائي من خلال اجندة التنمية المستدامة 2030 ، أوضحت مفروض في 2020 كانت سنة لاطلاق عقد تسريع وتيره تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، ولكن اليوم نجد الواقع الحالي ينطلق بعقد مكافحة جائحة كورونا والخدمات الانسانية، ولا نستطيع ان ننسي ان لدينا دول كثيرة بالمنطقة العربية خرجت من الحروب هشة وهذا يزيد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد من هشاشة الوضع ، ولابد من

الاستفادة من هذه الفرصة لتضافر الجهود لدعم القطاع الزراعي وتكامله مع قطاعات حيوية اخرى .

الجلسة الخامسة بعنوان:

" المسئولية المشتركة والتضامن العالمي لمواجهة تحديات جائحة كورونا كوفيد 19 في مجال الزراعة والامن الغذائى "

اوضح السيد / محمد خير ان مفهوم الغذاء حسب تعريف منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) هو" توفير الغذاء لجميع افراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من اجل حياه صحية ونشطة " وان الامن الغذائي يرتبط بصفة عامة ارتباطا وثيقاً باستراتيجيات التنمية الشاملة، ومنظمة الفاو هي المنظمة الدولية المعنية بالاغذية والزراعة في العالم، ويدور الحديث الآن ايضاً عن آثار هذا الوباء على الامن الغذائي في منطقة الشرق الادني وشمال افريقيا وكيف تكون الاستجابة؟ والتضامن العالمي لمواجهة تحديات الجائحة في مجال الزراعة والامن الغذائي بصفة عامة، وتساءل السيد / محمد خير عن تأثير الجائحة على التنمية المستدامة خاصة، وإننا نتحدث عن الهدف الثاني الخاص بالقضاء على الجوع، فهل يمكن تحقيق هذا الهدف والاهداف الاخرى للتنمية المستدامة في المنطقة العربية والعالم اذا ما استمرت الجائحة على الامد البعيد؟ و اعطى السيد / محمد خير - مدير الندوة- : المداخلة الخامسة لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

تحدث سعادة الاستاذ / محمد احمد – المسئول الاقليمي عن السياسات بمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مرحبا بالمشاركين والمنظمين للندوة ، وشكر ادارة المنظمات والاتحادات العربية بجامعة الدول العربية على اتاحتها الفرصة له للمشاركة

في هذه الندوة الهامة ، ثم قدم عرضاً مرئياً (Power Point) به تقييم مختصر للتأثيرات المحتملة للجائحة وما يرتبط بها من اغلاق وتباعد اجتماعي على الزراعة والامن الغذائي في المنطقة العربية ، وكذلك الاشارة الى بعض التدابير اللازمة للحد من آثار الجائحة على الامن الغذائي والتغذية ، والقي نظرة سريعة على حالة الامن الغذائي في المنطقة العربية في نهاية 2019 قبل وصول جائحة Covid 19 .

واستعرض السيد / محمد احمد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، والإمدادات الغذائية العالمية والاحتياطيات الغذائية المتوفرة في دول المنطقة والإنتاج المحلي وآليات الانتقال إلى الزراعة والأمن الغذائي، والتأثير المباشر وغير المباشر على الأمن الغذائي على صعيد العرض والطلب، والتضامن العالمي لمواجهة تحديات جائحة كوفيد 19 في مجال الزراعة والأمن الغذائي، وكيفية مواجهة التحدي،

– وتحدث عن تدهور حالة الأمن الغذائي والتغذية بشكل حاد منذ عام 2012 حيث يعاني ما يقرب من 55 مليون شخص في الدول العربية حوالي 13.2 في المائة من السكان من الجوع ، والوضع مقلق بشكل خاص في البلدان المتضررة من النزاعات والعنف وهذا يعني أنهم كانوا بالفعل على الطرف الأقصى من ضعف طيف الجوع ، وأقل تجهيزًا جيدًا لصد الفيروس ، وتزايد انتشار نقص التغذية في المنطقة على مدى السنوات العشر الماضية ، حيث وصل إلى 13.2٪ ، و في عام 2010 ، كان عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في المنطقة 48 مليون نسمة ، والآن لدينا ما يقرب من 55 مليون شخص يعانون من الجوع وبتفاقم وتزايد نسبة الجوع بسبب النمو السكاني السريع ، وندرة الموارد الطبيعية الهشة ، والتهديد المتزايد لتغير المناخ ، وزيادة معدلات البطالة ، وانخفاض الإنتاجية الزراعية ، وتراجع البنية

التحتية والخدمات الريفية، كما ان الصراعات في المنطقة تعيق جهود القضاء على الجوع مما سوف يجعل في ظل Covid-19 الوضع أسوأ ولا سيما لأولئك الجياع البالغ عددهم 55 مليون نسمة والذين يعيشون في ظل ظروف النزاع.

- وعن الإمدادات الغذائية المتوفرة في العالم على الرغم من الآثار الناجمة عن مرض فيروس كورونا كوفيد-19 ، أوضح انه توجد وفرة في الحبوب المتاحة للتصدير من أجل تلبية الطلب العالمي، وتتوقع الفاو معدلاً آمناً لنسبة المخزون، ثم استعرض مؤشر اسعار الغذاء، ومؤشر أسعار الحبوب الآن وهو تقريبا عند نفس المستوى الذي كان قد بلغه في آذار/مارس 2019، وان القيمة الوسطية لمؤشر أسعار الغذاء كانت 172,2 نقطة في آذار/مارس 2020 بانخفاض قدره 7,8 نقاط (أي 4,3%) مقارنة مع شهر فبراير/شباط وأوضح أن هذا الانخفاض الحاد في آذار كان غالبا بسبب تقلص الطلب الذي ترافق مع كوفيد-19 ، وعلى الرغم من المقومات الإيجابية إلى حد كبير لسوق الغذاء العالمي، قد يؤثر امتداد عمليات الإغلاق واستمرار الاضطرابات التي تشهدها لوجستيات النقل العالمي في أنحاء العالم والقيود المفروضة على الصادرات

والذي تمارسه الدول المستوردة على توافر الغذاء العالمي على المدى المتوسط وعن الامدادات والاحتياطات المتوفرة في اغلب دول المنطقة تتماثل حالة توافر الغذاء في المنطقة في العموم مع المستويات العالمية، حيث تسجل الاحتياطيات من الحبوب مستويات مقبولة في أغلب البلدان. واعتماد المنطقة على واردات الحبوب بشكل كبير، وبالتالي تكون عُرضة للتأثر بالاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية، وعن الانتاج المحلي تتفاوت التوقعات بين مجموعات الدول ومن دولة إلى أخرى ففي دول المغرب العربي

تأثّر إنتاج الحبوب في الجزء الغربي من دون الإقليم (المغرب والجزائر وتونس) بالجفاف ودرجات الحرارة فوق المتوسطة. وكان المغرب هو الأكثر تأثراً، حيث يتوقع انخفاض إنتاج القمح بنسبة 60 في المائة، وفي سوريا والعراق، تظل أحوال المحاصيل مواتية – من حيث الطقس – إلا أن الناتج الزراعي قد تأثر بالنزاعات وبتوافر المدخلات، وتبدو التوقعات جيدة بالنسبة لتوافر الحبوب خلال الأشهر المقبلة في مصر، وهي أكبر مستورد للقمح في العالم، مع وجود إمدادات من المحصول الجديد في مايو (أيار) / يونيو (حزيران) ليضمن كميات ملائمة من الحبوب لتلبية الطلب المحلي لعدة أشهر.

- ثم استعرض ممثل الفاو التأثير المباشر وغير المباشر على الامن الغذائي على صعيد الإمداد حيث ينتقل التعرض للمخاطر المرتبطة بمرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) من خلال تأثير القيود المفروضة لمكافحة انتشار الفيروس على أسواق عناصر الإنتاج (المدخلات الوسيطة ورأس المال الثابت والعمالة) وأسواق التصدير.
- وعلى صعيد المدخلات: لا يعتمد الإنتاج الزراعي على المدخلات الوسيطة (البذور والأسمدة والمبيدات) فقط، بل يعتمد أيضاً على رأس المال الثابت مثل "المباني" والآلات. وقد لا يؤثر انقطاع سلسلة التوريد فقط على توافر المدخلات الوسيطة، ولكن أيضاً على تعطيل الحصول على عوامل الإنتاج الثابتة، مثل قطع الغيار للآلات الزراعية.
- وعلى صعيد العمالة: تعتمد الزراعة في المنطقة على الحيازات الصغيرة كما هو الحال في معظم الدول ذات الدخل المنخفض؛ مما يجعلها أكثر عرضة لاختلالات مباشرة في الإمداد باليد العاملة، بما في ذلك القوة العاملة في المزارع.

- وينطبق الشيء نفسه بشكل عام على الإنتاج الكثيف العمالة. وتوضح أمثلة من دول أخرى أن إنتاج الفاكهة والخضروات وكذلك اللحوم ومنتجات الألبان قد تأثرت بالفعل بشكل سلبي بنقص العمالة الناجم عن مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وقد يكون سبب حالات العجز هذه الاضطرابات التي أصابت الإمداد باليد العاملة المحلية، وكذلك نقص العمال الموسميين والمهاجرين.

الجلسة السادسة بعنوان:

" الامن الغذائي في المنطقة العربية بين تداعيات كورونا والتحديات الهيكلية و المزمنة "

اوضح السيد / محمد خير تأثير هذه الازمة على قطاعات الصناعات الغذائية وكيفية تعزيز الاحتياطيات الاستراتيجية من السلع الغذائية الاساسية في المنطقة العربية، ودور القطاع الخاص لتجاوز هذه الازمة، واعادة النشاط الاقتصادي في مجال تصنيع المنتجات الغذائية، و اعطى السيد / محمد خير - مدير الندوة- : المداخلة السادسة للاتحاد العربى للصناعات الغذائية .

تحدث سعادة الدكتور / هيثم جفان رئيس الاتحاد العربى للصناعات الغذائية مرحبا بالمشاركين والمنظمين للندوة وتوجه بالشكر والتقدير لكل من الدكتور كمال حسن على الامين العام المساعد رئيس القطاع الاقتصادي والمشرف على الندوة ، والسيد/ محمد خير عبد القادر مدير ادارة المنظمات والاتحادات العربية ومدير الندوة على دعوته للمشاركة في هذه الندوة الهامة ، وتحدث عن مفهوم الامن الغذائي حسب ادبيات الاتحاد العربي للصناعات الغذائية هي فرص الحصول على الغذاء الكافي السليم المغذي وبكرامة ومناسب لكل الاذواق

و في كل الاوقات، ولذلك فإن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب اتباع منهج متعدد الأبعاد، وعلى الرغم من أن الزراعة والإنتاج الغذائي المحلي يؤديان دورا في المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي، نظرا إلى الإمكانات الزراعية المحدودة للمنطقة، فإنه من الأهمية بمكان توفير التنويع الاقتصادي والتجاري على الصعيد الوطني والقومي، وتنويع مصادر العيش والوصول إلى أسواق الغذاء على المستوى الفردي، مما يولد فرص العمل وفرص كسب الرزق لجميع أفراد المجتمع، وبانتظار اتضاح الارقام الحقيقية الناجمة عن تاثير انتشار جائحة كوفيد 19 على الاقتصادات بقطاعاتها كافة ، فان المشكلة هي مشكلة عالمية وتستدعي استجابة عالمية، كما تستدعي وتستوجب تنسيق الجهود العربية على أعلى المستويات. فالتراخي في ذلك يعني المخاطرة بحدوث أزمة غذاء عربية بدأت مؤشراتها تلوح في الأفق، ما لم يتم اتخاذ تدابير سريعة لحماية أكثر الدول والفئات انكشافا غذائياً وامنا مجتمعيا، للحرص على تعزيز الإنتاج المحلي وتعزيز الوصول لسلاسل الإمداد الغذائي العالمي، والأهم من ذلك هو تعزيز التعاون العربي لتخفيف الاثار الناتجة عن الجائحة. وستكون التدابير الاستباقية أمرا حاسما وبالغ الأهمية وتكلفتها أقل بالنظر إلى عدم توفر معلومات عن المدة الزمنية التي ستستغرقها أزمه الجائحة الجديدة، والتوقعات المتزايدة للركود العالمي، وارتباط ذلك بارتفاع مستويات الفقر وسوء التغذية. وأوضح أن الأمن الغذائي يرتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية التنمية الشاملة للدول العربية، من هنا تُطرح الاشكالية في ظل جائحة كوفيد 19 المستجدة، أهي نعمة لدعوة الدول العربية الى العمل للإكتفاء الغذائي الممكن أم هي نقمة ستزيد من خطر الامن الغذائي العربي؟

اشار الدكتور / هيثم جفان الى تداعيات فيروس "كوفيد-19" تأثيرات بالغة وبعيدة الأثر على الاقتصاد العربي، وخصوصا لدى الدول التي لديها ارتفاعا

في معدلات البطالة وفي مستويات سوء التغذية مثل اليمن والعراق وسوريا ولبنان وغيرهم، والتي ستشهد تفاقما غير مسبوق في الأوضاع الاجتماعية للسكان. وسيتزايد الضغط على قطاعات الأعمال الخاصة بالصناعات الغذائية وقطاعات اخرى التي تضطر إلى إقفال أعمالها وتسريح الموظفين والعمال، واوضح إن النظام العالمي الحالي يتعرض لاختبار يهز كياناته بقوة، حيث يبدو أن متغيرات كبرى، ستلحق بالعالم بعد إسدال الستار عن هذه الأزمة العالمية الكبرى. وربما سيتشكل نظاما عالميا جديدا مختلفا عما قبل "كورونا"، وقد تفضي الأزمة إلى زعزعة ركائز النظام الدولي الراهن ليفسح المجال واسعا لإرساء نظام دولي جديد يرتكز على مراجعة الاختلالات التي كشفتها جائحة "كوفيد-19" ومحاولة تجاوزها بسبل علمية في المستقبل، من حيث أهمية توفير هياكل متخصصة طبية وغذائية في مستوى المخاطر والتحديات، وأهمية تعزيز المشاركة بين افراد المجتمع وبين الدول ، وحرية الاستثمار في مجال البحث العلمي الذي يخدم الإنسانية جمعاء بأعتبار ان الامن المجتمعي هو شامل للامن الغذائي والصحي وسبل توفير فرص عمل ،

واكد الدكتور / هيثم جفان ان انتشار وباء كورونا له خسائر فادحة في التجارة والتعاون الاقتصادي بين الصين والعالم العربي، ولن يقتصر ذلك على تراجع حضور المنتج الصيني في الأسواق العربية، وتساءل هل يشكل هذا التراجع فرصة لإحياء صناعات عربية؟ وانه حتى الآن ليس من الواضح إلى متى ستستمر الأزمة التي ترتفع تكاليفها يوما بعد يوم على الدول العربية والعالم، لكن وبغض النظر عن مدة استمرارها فإن على الدول العربية تعزيز توجهاتها لتنويع الإنتاج المحلي الزراعي والحيواني ليكون المادة الاولية للصناعة الغذائية والاعتماد عليه بشكل متزايد في توفير السلع اليومية والاستهلاكية بدلا من استيرادها من لصين ودول أخرى تحت رحمة الأزمات والكوارث والأوبئة

التي تتسارع في عالمنا ، وهنا لا بد من تركيز الجهود على إعادة إحياء الصناعة الغذائية والزراعات التقليدية التي توفر الغذاء والدواء والملبس التي تم الاعتماد عليها في دول مثل العراق وسوريا ومصر والمغرب وتونس والجزائر على مدى قرون طويلة قبل أن تتجه نحو الانقراض بفعل الإهمال والمنافسة العالمية. ولعل في تجربة تطوير زراعة التمور أو إحيائها في دول عدة كالسعودية والإمارات والجزائر وتونس أمثلة تحتذى لتجارب أخرى مستقبلية في مجال إعادة إحياء زراعة الأرز في بلاد النيل والرافدين.

واشار الدكتور / هيثم جفان الى ان جائحة كورونا عززت من اصرار الدول العربية على البدء في تحقيق الامن الغذائي وخلق الية للتخزين الاستراتيجي حيث سارعت بعض الدول المنتجة للغذاء بالإعلان عن وقف صادرات بعض المنتجات الغذائية سواء مصنعة او مادة اولية ، كما اتخذت دول أخرى خطوات برفع المخزون الغذائي لديها بشكل مبرر في إطار ضبابية الفترة الزمنية للإنتهاء من جائحة كورونا ، و مما يؤسف له ان التداعيات السلبية للأزمة على الصعيد الاقتصادي، سوف تؤثر على ما يبدو على المعونات الدولية التي تقدمها الدول الغنية الى الدول الفقيرة وخاصة تلك التي تمول برامج إنسانية مثل برنامج الغذاء العالمي، كما اتخذت دول اخرى خطوات برفع الكميات لديها في مخازن الغذاء بشكل غير متوقع في اطار ضبابية الاجل الزمني للإنتهاء من مواجهة هذه الجائحة ، وثمة امرا جوهريا يتعلق بالاسباب التي وضعت العديد من الدول العربية في مأزق أزمة الغذاء، وهي الإنصراف عن قطاع الزراعة والإستثمار فيه، والإتجاه نحو القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة قطاع الخدمات.

وتسعى جميع دول العالم إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، خصوصا أن الأزمة الحالية غير مقرونة بوقت محدد لانتهائها، وهذا ما يشكل

خطرا على مستقبل الأمن الغذائي العالمي القريب، وبالفعل حذر مديرو وكالتين تابعتين للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية من خطر حصول "نقص كبير في المواد الغذائية" في السوق العالمية، بسبب الاضطرابات في التجارة الدولية وسلاسل الإمدادات الغذائية جراء تفشي فيروس كورونا ونحن في الاتحاد العربي للصناعات الغذائية نضم صوتنا معهم.

- وفي نهاية كلمته أشار الدكتور / هيثم جفان الى بعض الحلول المقترحة لمواجهة هذه الجائحة على صعيد الامن الغذائي العربي، في الأمد القريب وبالإضافة إلى العمل من أجل زيادة إنتاج الغذاء السليم الصحي ذو قيمة تغذوية جيدة وبجودة عالية فإن متطلبات المرحلة تدعو إلى:
- الاستمرار في شراء ومراقبة مخزونات غذائية كافية من السلع الاستراتيجية
- تبسيط إجراءات استيراد الغذاء، سواء على مستوى التخفيف من القيود الجمركية وتسهيل التحويلات المصرفية، ويمكن شراء السلع الغذائية الاستراتيجية من قبل دولتين او اكثر ليكون خزين استراتيجي.
- وضع برامج للحماية الاجتماعية لتأمين حصول المواطنين وبشكل خاص ذوي الدخل المحدود والاكثر فقرا على الغذاء ولو تطلب ذلك إعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات أو تعليقها مؤقتا.
- السعي الى تبني برامج خاصة بدعم القطاع الزراعي وخاصة صغار المنتجين بما يمكنهم من تجاوز الآثار السلبية للجائحة (حزم تحفيزية)
- القيام عند الحاجة باتخاذ تدابير حماية مؤقتة لحماية منتجي القطاع الزراعي في الدول العربية.

- التوعية من اجل المحافظة على الغذاء وتحسين النمط الغذائي للتقليل من الهدر ، و العمل على زيادة ثقة المستهلك العربي بانتاجه المحلي او الوطني.

- اما على المدى المتوسط، فقد أصبحت العودة إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي للغذاء تطرح نفسها وبإلحاح في ظل تكرار الأزمات التي قد تعيق تدفق الغذاء عالميا. وفي هذا السياق، فإنه يجدر التذكير بان الوطن العربي قد مر بتجربة مماثلة في العام 2008 عندما ارتفعت أسعار السلع الغذائية نتيجة استخدام المنتجات الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي وقيام بعض الدول المصدرة للسلع الغذائية الرئيسية بإيقاف تصدير تلك السلع.

- <u>على صناع القرار الاهتمام بالمقترحات التالية</u>

- تأسيس صندوق عربي لتمويل التنمية الزراعية وربطه بالصناعات الغذائية ، و إنشاء البرنامج الاستراتيجي العربي للغذاء يهدف إلى مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والأزمات الغذائية الطارئة، وبخاصة في الدول الأكثر تضررا.

- العمل على منح امتيازات وحوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات الزراعيةالصغيرة والمتوسطة خاصة وأن صغار المزارعين يشكلون الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين في الوطن العربي.

- تدريب العمالة على التقنية الحديثة وريادة والابتكار الزراعي وربطها بالصناعة الغذائية لتحفيز الشباب على الدخول في الزراعة وتقليل نسب البطالة.

- تطوير وتعزيز التجارة الزراعية البينية العربية للتقليل من اعتماد الوطن العربي في تأمين احتياجاته الغذائية على الأسواق العالمية.

- وأوضح الدكتور / هيثم جفان في الختام ان المستقبل المرتجى التنموي الشامل لامتنا العربية هو في اقامة تكتلها الاقتصادي الموحد المعتمد على الموارد البشرية العلمية الاقتصادية وهي اعز ثروات امتنا واخصبها عطاء، فالانسان هو صانع الثروة وبقدر ما تزيد قدرته العلمية التقتنية بقدر ما تزداد حصيلة جهده وخصوبة عمله وسبل امتنا الى تجاوز حاضرها الى المستقبل الذي نرجوه لها هو تمكين ابنائها من اسباب التكنولوجيا الحديثة ومواكبة تطورها وترسيخ اقدامهم وتدريبهم على تناول ادواتها ، فالمستقبل ليس فكرة زمنية مطلقة وليس تجاوزا كميا للحاضر ولكنه تجاوز كيفي يتعامل مع الواقع الداخلي والدولي.

- وأشار الدكتور / هيثم جفان الى ان الاتحاد العربي للصناعات الغذائية عقد العديد من المؤتمرات والندوات والمعارض المتخصصة العربية سواء برعاية كريمه من صناع القرار من ملوك ورؤساء دول وحكومات وبرعاية جامعة الدول العربية وبالتعاون مع العديد من المنظمات العربية والدولية في كل المجالات ذات العلاقة في غذاء المواطن والى سلامته وامنه القومي من اربعة عقود مضت وكان الاتحاد بكافة روافده ينادي بمعالجة الفجوة الغذائية والامن الغذائي وسلامته وجودته وخزينه الاستراتيجي وقد قدم الاتحاد العديد من المقترحات للقمم العربية

التوصيات والحلول المقترحة

1. دعوة الدول العربية التي تتمتع بموارد طبيعية ذات مزايا نسبية وتنافسية بإجراء تسهيلات بهدف ضخ المزيد من الاستثمارات العربية للمشاريع الزراعية التي تهدف لتحقيق الأمن الغذائي من السلع الاستراتيجية
2. ضرورة استثناء كافة المواد الاولية والمواد الغذائية من القيود التي تعرقل انتقالها من الدول العربية.
3. اعتماد البيان الجمركي الموحد وتوحيد المواصفات العربية للصناعات الغذائية لضمان انسيابة انتقال البضائع والسلع بين الدول العربية وتشجيع التجارة العربية البينة.
4. انظمام كافة المصانع الغذائية العربية بالإتحاد العربي للصناعات الغذائية كمنظومة أساسيةُ يعتمد عليها الوطن العربي لتحقيق الامن الغذائي لمواجهة مثل هذه الأزمات التي ألمت بدول العالم كافة.
5. دعم الصناديق العربية للاسهام في إنشاء مزيد من الشركات العربية التي تهدف لتحقيق الأمن الغذائي.
6. الاستفادة مما تتيحه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من مزايا لإقامة المشاريع الزراعية الصناعية المشتركة التي تهدف لتعزيز التجارة البينية للمنتجات الغذائية بين الدول العربية.

7. تعزيز وتطوير الخزين الاستراتيجية من السلع الغذائية الأساسية على المستوى الوطني والاقليمي

8. . انشاء صندوق تمويلي تشارك فيه الدول العربية مخصص لتمويل مشاريع زراعية صناعية كركيزة للأمن الغذائي العربي.

9. دعم مبادرة الاتحاد العربي للصناعات الغذائية لاحياء الزراعات والصناعات الغذائية التقليدية والتراثية الاسرية للحد من البطالة وللابتكار وريادة الاعمال والمساواة بين الجنسين من خلال تعزيز الانتاجية ولتوفير بنية تحتية للأجيال القادمة.

ولا يحتاج الأمر الى ذكر ما تعانيه العلاقات العربية من مشكلات، ولكن لعل الأضرار الناتجة عن أزمة كورونا على الصعيد الاقتصادي تكون محفز لتحريك ملف التكامل الاقتصادي العربي، وعبر هذا الملف سيكون مجال الإنتاج الزراعي والغذائي أسرع الملفات التي يمكن إعتبارها جسرا لإعادة العلاقات العربية لوضعها الصحيح في مواجهة جائحة كورونا او أي ازمة مستقبلية مرتبطة بالأمن الغذائي العربي، على أن يكون هذا الامر في ضوء مسار طويل الأمد ولا يقتصر على وقت الأزمات فقط.

الجلسة السابعة بعنوان:

" رؤية اتحاد المهندسين الزراعيين لمتطلبات تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في ظل كورونا ومجابهة تحديات اجراءات مكافحة انتشارها على التنمية الزراعية العربية "

أوضح السيد / محمد خير مدير الندوة ان هناك اهمية للتقدم العلمي والهندسي وتوطين التقانات الزراعية الحديثة لدفع الانتاج الزراعي وتأهيل الكوادر الفنية العربية في مجال الزراعة والامن الغذائي وكيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والاستراتيجية، وان هذه الورقة سوف تعرض لنا بعض الاجراءات العلمية التي تهدف الى زيادة وتحسين الانتاج والانتاجية وصولاً الى اكتفاء ذاتي من الغذاء في المنطقة العربية، واعطى المداخلة السابعة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب.

تحدث سعادة الدكتور / يحيى بكور الامين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب مرحبا بالمشاركين والمنظمين للندوة التي جمعت خبرة من يعمل في هذا المجال للخروج بنتائج متميزة ، وتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، ولمعالي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، وسعادة / مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية والعاملين فيها، الذين نظموا هذه الندوة الهامة التي تمنيناها أن تكون مؤتمراً جامعاً تشارك فيه المنظمات مع أصحاب القرار لاتخاذ القرارات اللازمة , والذي نأمل أن تسمح الظروف مستقبلاً لعقده قريباً كما قدم الشكر للمنظمات والمؤسسات المشاركة في الندوة، وهي صاحبة الاختصاص لمناقشة أهم قضية تؤرق المسؤولين في المنطقة العربية، وهي قضية تأمين الاكتفاء من الغذاء وفقاً للمفهوم العربي للأمن الغذائي، القائم على انتاج الاحتياجات الاستهلاكية

من السلع الغذائية الاستراتيجية عربياً ، تجنباً للهزات الاقتصادية والكوارث البيئية الصحية والعقوبات التي حالت وتحول دون وصول السلع الغذائية إلى المنطقة العربية ، واشار الي انه تنبع أهمية الندوة من مناقشة تأثير مشكلة طارئة يواجهها العالم أجمع على قضية الأمن الغذائي العربي، والخروج بتوصيات لأصحاب القرار، تساهم في اتخاذهم قرارات تؤمن الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات المقررة من القمم العربية، والبرامج والمشروعات المعدة من المنظمات العربية المتخصصة للاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية الزراعية القادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من السلع الاستراتيجية إذا أحسن استثمارها.

وتقدم بالشكر للذين سبقوه بمداخلاتهم المهمة، وقدموا خبرات مؤسساتهم وبيانات مهمة، وتوصيات تساعد في تخفيف الآثار السلبية للإجراءات المتخذة لإعاقة انتشار الفيروس في المنطقة، وأشار الدكتور / يحيى بكور الى عدد من التوضيحات والتوصيات على النحو التالي:-

- إن الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الاستراتيجية لا يتحقق على مستوى كل دولة منفردة، إنما يمكن تحقيقه على المستوى القومي العربي، وعلى أساس الميزة النسبية، وذلك لتفاوت الموارد المتاحة في الدول العربية ،القائم على تركّز الموارد المالية الاستثمارية في دول تفتقر إلى الموارد الطبيعية من أرض ومياه صالحة، وتركّز الموارد الطبيعية الزراعية في دول تفتقر إلى موارد مالية كافية لاستثمارها، وتركّز الموارد البشرية الفنية الزراعية في جانب ثالث وفائض، ويحتاج الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي العربي إلى تكامل استثمار الموارد الثلاث الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة لإحداث تنمية تؤمن الغذاء للمجتمع.

- أثبتت الوقائع أن تحقيق الاكتفاء الذاتي عربياً من الغذاء يحتاج إلى إرادة سياسية من القادة العرب وقرارات تؤمن الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروعات الزراعية الانتاجية ذات الجدوى الاقتصادية، وقد اثبتت الارادة السياسية قدرة دول عربية عدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وفائض من سلع غذائية محدودة.
- إن تحقيق الاكتفاء الذاتي يتطلب تشجيع للشركات العربية الكبرى التي أثبتت كفاءتها بامتلاك طاقات انتاجية عظيمة، وأثبتت منتجاتها جودة تنافسية في دول متقدمة أخرى، تشجيعها بضمانات عربية لاستثمار مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة وتربية الحيوان، أو لتشييد مصانع مستلزمات الانتاج الحديث من آلات ومخصصات ومواد مكافحة، بعد الاستجابة لمتطلبات هذه الشركات واعتمادها في قوانين وإجراءات الاستثمار
- يمتلك الوطن العربي إمكانات كبيرة لصناعة المخصبات الزراعية وخاصة الأسمدة ومواد المكافحة , لكن تسويقها أو تسويق خاماتها يتم إلى دول خارج المنطقة العربية بمعظمه , بالرغم من ضرورة تسويقها وتصنيع خاماتها محليا.
- ساهم انتشار فيروس كورونا المستجد بصدمة عميقة في جميع الدول تجاوزت آثارها المعاناة الإنسانية ونسبة الوفيات إلى آثار اقتصادية واجتماعية شملت الاقتصاد العالمي بكامله، نتيجة الإجراءات التي اتخذتها معظم الدول لإعاقة انتشار الفيروس، والتي تضمنت الإغلاق التام وتعطيل النشاط الاقتصادي والاجتماعي وإغلاق الحدود بين الدول والمدن، على أمل سرعة انتهاء الجائحة، ودعم النظام الصحي،

والتوصل إلى لقاح مناعي أو علاج شافي، لكن الإجراءات لم توقف الانتشار، ونظرا لان الفروق لم تكن فروقات كبيرة في الإصابات وفي نسبة الوفيات بين الدول التي اتبعت الإغلاق التام مع التباعد الاجتماعي ,وبين الدول التي اقتصرت على التوعية بالنظافة والتباعد الاجتماعي مع استمرار النشاط الاقتصادي (تايوان ,البرازيل ,الارجنتين والسويد),مقابل دول الاغلاق (أمريكا , إيطاليا , اسبانيا ,بلجيكا, المانيا).

لذلك اتجهت جميع الدول نحو انهاء الاغلاق تدريجيا مع المحافظة على النظافة والتباعد الاجتماعي، واستعدوا للتعايش مع كورونا , كما تم التعايش مع الأنفلونزا التي حصدت 50 مليون شخص عام 1918 ومستمرة بوفاة 1-3 مليون سنوياً, بالرغم من وجود لقاح ضعيف الفعالية بسبب انتشار سلالات جديدة.

- من الصعوبة إعطاء أرقام دقيقة عن تأثير إجراءات كورونا على القطاع الزراعي في الدول العربية من حيث الانتاج والانتاجية، نظراً لأن بدء الانتشار في جميع الدول العربية كان بعد انتهاء موسم زراعة المحاصيل الشتوية، وعدم انتهاء الحصاد وتقدير الانتاج في معظم الدول العربية حتى الان ، كما أن زراعة المحاصيل الصيفية في بدايتها في معظم الدول، لكن نستطيع التأكيد أن إجراءات الاغلاق قد اثرت سلباً على الخدمات الانتاجية لصعوبة الوصول إلى مستلزمات الانتاج من أسمدة ومواد مكافحة وتوقع زيادة نسبة الهدر الناتج عند الحصاد، وتسويق الانتاج خاصة بالنسبة لمحاصيل الخضار بسبب اغلاق الاسواق وصعوبة نقل المحصول، خاصة لتلك المعدة للتصدير. وقد

يكون قطاع الثروة الحيوانية من دواجن وأبقار وأغنام الأكثر تضررا لاعتماده على مستلزمات انتاج مستوردة من سلالات محسنة وأعلاف وعلاجات وارتفاع أسعار المستلزمات خاصة الأعلاف وانخفاض الطلب على المنتجات.

انطلاقاً من كل ما سبق , ومن اطلاعها على الجهود القطرية المبذولة من معظم المنظمات الاعضاء بالاتحاد , والتوصيات التي قدموها على المستوى القطري لمعالجة آثار الوباء على الزراعة , وكذلك من مناقشة أوراق عمل وتوصيات الجمعيات العلمية في الاتحاد , واللجان العلمية الدائمة العاملة في الاتحاد على المستوى القومي

فإن الامانة العامة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب خلصت الى اهمية تنفيذ توصيات عملية تهدف الى زيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية وصولا الى الاكتفاء الذاتي من الغذاء أهمها:

- احداث صندوق عربي للتنمية الزراعية والكوارث البيئية , براس مال اولي مليار دولار , يرتبط بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي , ويقر عملياته وزراء الزراعة العرب , ويتم تمويله من الدول العربية ومؤسسات التمويل الانمائي , مهمته تمويل القطاعات والمشروعات الانتاجية الزراعية المقررة في الدول العربية المحتاجة.
- تفعيل الاتفاقيات العربية المقررة والطلب من جميع الدول الالتزام بها , وخاصةً منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى واتفاقيات تسهيل التبادل التجاري.

- تشكيل فريق خبراء عربي لتحديث السياسات الزراعية في الدول العربية , وتنسيقها على اساس الميزة النسبية , وتحديد المشروعات التنموية المشتركة لعرضها على مؤسسات التمويل الانمائي والصندوق المقترح انشاؤه.
- اعداد برنامج عربي للإرشاد والتدريب المهني في القطاعات الانتاجية , تتولى تنفيذه المنظمات العربية في الدول العربية , مع اعطاء الأفضلية للدول الأقل نمواً
- اتخاذ القرار اللازم لإعفاء وسائل ومستلزمات الانتاج الزراعي الحديث, من جميع الرسوم والضرائب , وقيود الاستيراد والتصدير , لتحفيز المنتجين على تحديث القطاع الزراعي.
- اعفاء جميع المنتجات الزراعية المعدة للتبادل التجاري بين الدول العربية من جميع القيود والضرائب والرسوم في بلد المنشأ وفي البلد المستورد , تطويراً للتجارة البينية العربية بالسلع الزراعية , ومنعاً للتهريب وزيادة التكاليف.
- تقديم الدعم للقطاع الزراعي في الدول الأقل نمواً , وذات الظروف الخاصة , بمستلزمات الانتاج الزراعي العينية (اسمدة , مواد مكافحة , بذور) بإشراف المنظمات العربية المتخصصة , لتأمين زيادة وتحسين الانتاج الزراعي , والاعتماد على رأي لجنة فنية من ممثلي الامانة العامة للجامعة , والمنظمات العربية ذات العلاقة لتحديد المستلزمات ,

واسس توزيعها وضوابط استخدامها , ونتائج استخدامها في الدول المعنية.

- التأكيد على مؤسسات التمويل الانمائي العربية والاقليمية , تحديد نسبة 50% من التمويل المخصص لمشاريع أية دولة لتنفيذ مشروعات زراعية تقترحها مؤسسة التمويل بما فيها تطبيقات الزراعة الذكية
- اعطاء مؤسسات التمويل الإنمائي العربية والاقليمية , مزايا في تخفيض الفائدة ومدد التسديد لتمويل مشاريع التحول الى الري الحديث ترشيداً لاستغلال المياه وزيادة في الإنتاج والانتاجية
- تشكيل فريق خبراء عربي لتقديم الخبرة الى الدول العربية ذات الموارد الطبيعية الضخمة , عن متطلبات تحسين مناخ الاستثمار والضمانات الواجب منحها للمستثمرين وتقديم مشروع عربي نموذجي لتشريعات الاستثمار.

<u>وقد يكون من الضروري جداً عند انتهاء الاغلاق والسماح بالسفر ,عقد المؤتمرات الآتية :</u>

- مؤتمر لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة لدراسة واتخاذ القرار اللازم في كل ما يدعم التنمية الاقتصادية العربية , وركنها الأساسي الزراعة وانتاج الغذاء وصولاً الى الاكتفاء الذاتي العربي من السلع الاستراتيجية، يعقبه مباشرة اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لاتخاذ الإجراءات التنفيذية

➢ مؤتمر لوزراء الزراعة والمياه العرب , من أجل اتخاذ القرارات اللازمة للتنسيق والتكامل والتعاون الأخوي في السياسات الزراعية وانسياب السلع الزراعية بين الدول , دون عوائق ورسوم , تحقيقاً للمصالح المشتركة ودعماً لزيادة وتحسين الانتاج والانتاجية الزراعية

وفي ختام كلمته، أكد الدكتور يحيى بكور انه من التذكير ان القطاع الزراعي يحتاج الى سياسات الدعم التي تقدم لبقية فروع الاقتصاد , مثل سياسات الحماية الاجتماعية والسياسات السعرية , وتخفيف الأعباء عن الديون وسياسات الرعاية الصحية التي تقدمها الدول للمواطنين , وتدعمها المؤسسات الاقليمية والدولية والتي تعطي أثاراً جيدة على المجتمع ككل , كما يستفيد هذا القطاع من التعويضات والاعانات التي تدفعها مؤسسات الدول القادرة للمتضررين من تعطل مصادر رزقهم وغيرها من برامج الرعاية.

بعد انتهاء المتحدثين الأساسين في الندوة، قام السيد / محمد خير بفتح باب المناقشة للسادة المشاركون من الدول العربية والخبراء من مختلف الجهات المعنية:

- **مداخلة الاستاذ / حسين الشويش – رئيس العلاقات الاقتصادية بوزارة المالية بالمملكة العربية السعودية، ورئيس لجنة المنظمات للتسيق والمتابعة واللجنة الدائمة للشؤون الادالاية والمالية بجامعة الدول العربية**

أكد السيد / حسين الشويش عن أهمية القطاع الزراعي والذي يعتبر العنصر الاول المتحرك في هذه الازمة نتيجة لحاجات الافراد والامدادات كما نراها جيدة ، وتوجه بسؤاله الى كل من الاستاذ /محمد بن عبيد المزروعي والدكتور/ ابراهيم الدخيري ، فيما يتعلق بنسبة التشغيل في المشاريع التي تقوم عليها المنظمة العربية للتنمية

الزراعية او الهيئة العربية للأستثمار والانماء الزراعي ، موضحاً ان نسبة الوعي في القطاع الزراعي في الحقل تكاد تكون قليلة عن غيرهم ، وبالتالي تطبيق التباعد الجسدي وليس الاجتماعي ، وعملية الانتاجية في القطاع الزراعي ولو في حدودها الدنيا هذا في الحقيقة يحتاج الى موضوع التغلب على الازمة واثارها وهو ديدن جميع من هو موجود الان ، وايضا ما هو تأثير الفيروس علي المنتجات الزراعية ؟ وهل هناك امكانية لانتقال الفيروس من خلال المنتجات الزراعية؟

رد رئيس الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي: قدم الشكر للاستاذ / حسين الشويش على سؤاله الهام ، و أوضح ان في الهيئة وفي بداية الازمة تم التواصل مع شركات تابعة للهيئة وطلبنا منهم التقارير والاجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها ، وكان هناك تنفيذ للاجراءات الاحترازية سواء في لبس القناع او القفازات او التباعد مع غسل اليدين ، وصار هناك وعي وتوعية صحية ، اما بالنسبة للحقل لا نستطيع القول بان التطبيق 100% للاجراءات الاحترازية وقد لا يكون فيه التزام وما قمنا به هو تنظيم دورات للتوعية بالاجراءات الاحترازة المطلوبة .

رد الدكتور / ابراهيم الدخيري المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: كل الدول عملت بعض الاستثناءات مع الاحتفاظ بالاجراءات الوقائية، وتم نقل بعض المستلزمات وتخفيف القيود على حركة الافراد، في الاسواق، وتم الزام الفلاحين في الحقل بالاجراءات الاحترازية الصحية مع الاستمرار في العمليات الانتاجية، مع وجود تأمين كبير لمستلزمات الإنتاج، وذلك سوف يؤمن المواسم الزراعية مع الالتزام بالاجراءات الوقائية.

مداخلة الدكتور / محمود راضى: الامين العام للأتحاد العربى لمنتجى الاسماك :

أكد في مداخلته ضرورة ادماج الاسماك في سياسات الامن الغذائي العربي و تنشيط التجارة البينية من خلال الشركة العربية المشتركة للاسماك و مقرها تونس ، كذلك اطلاق انشاء منصة عربية للاسماك التي يمكن ان تصبح بورصة عربية للاسماك مطالبا دعم هذه الشركة و الترويج للمساهمة فيها بين الدول العربية و مؤسسات العمل العربي المشترك التمويلية و الاستثمارية لأهمية دور الاسماك و منتجاتها في تعزيز الامن الغذائي.و تم موافاة الجامعة العربية بتقرير مختصر عن تأثير فيروس كورونا على القطاع السمكي في البلدان العربية، وفي ختام مداخلته تقدم بفائق الشكر و خالص التقدير لجامعة الدول العربية – ادارة المنظمات و الاتحادات العربية على تنظيم هذه الندوة .

مداخلة الدكتور/ حاتم حنفي محمود ـ عميد كلية المصايد والاستزراع المائي -الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

قدم الشكر لكل المشاركين في الندوة والذي يدل على الوعي للجميع، وتمني ان تخرج الندوة بقرارات وآليات لتنفيذ هذه القرارات لتتوائم مع حل للمشكلة الراهنة،

وتحدث عن الثروة السمكية ذلك القطاع الحيوي الهام في جمهورية مصر العربية وانه يبلغ حوالي مليون و8 طن سنوياً منهم 20% من مصادر طبيعية و80% قائم على الاستزراع السمكي، ويعتبر الاستزراع السمكي هو الحل للمشكلة، خاصة مع زيادة حجم السكان الذي وصل الى 100 مليون نسمه في مصر، كما أكد ان هناك حاجة

لاستيراد الاسماك وانه توجد لدينا شركات وطنية وعدد من المشاريع في مرسى مطروح وهذا عوض الجزء الناقص في هذه الازمة، كما توجد عدد من الدراسات في هذا المجال.

مداخلة الدكتور / بهجت ابو النصر: مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي من الامانة العامة لجامعة الدول العربية

تحدث عن نقطتان :الاولي هو التمويل الموجه للقطاع الزراعي فاذا رجعنا الى البيانات نجد ان السبب الاساسي في تدهور القطاع الزراعي هو رأس المال الموجه من الدول العربية لهذا القطاع لم يتجاوز 1% ، حتى الدول الزراعية مثل مصر لم يتجاوز 7% ، ونصيبها من الاستثمارات العربية البينية لم يتجاوز 3% ، وبالتالي في ظل عدم توفر التمويل الكافي للقطاع الزراعي ترتب عليه وجود ارض بور تصل تقريباً الي 30% من المساحة المزروعة ، وبالتالي عدم وجود استثمارات ، والامر الاكثر من ذلك ان عدم وجود تمويل للقطاع الزراعي ترتب عليه ان وصل حجم الناتج الزراعي مابين عام 2010 وعام 2018 بنسبة 1% والناتج المحلى الاجمالي للدول العربية ارتفع بنسبة 30% والناتج الزراعي قل بنسبة 1% ، وبالتالي في ظل ازمة كورونا اذا لم يتم تمويل للقطاع الزراعي سواء رأس مال او التمويل المصرفي او استثمارات عربية بينية او قروض مقدمة من مؤسسات التمويل العربية فلا نتوقع ان يقوم القطاع الزراعي بالدور المأمول منه .

النقطة الثانية: كان الحديث عن انشاء منطقة تجارة حرة للانتاج الزراعي : فان هذه المنطقة موجودة بالفعل وقائمة وجميع السلع ذات المنشأ العربي تنتقل بين الدول العربية بنسبة رسوم جمركية صفرية منذ عام 2005 ، وبالتالي فان المشكلة ليس

في صعوبة الانتقال ولكن المشكلة عدم وجود المنتج الذي سوف ينقل ، وهذه هي المشكلة الحقيقية ، اذا ليس هناك عائق تجاري امام انتقال السلع الزراعية ، بل على العكس فان ازمة كورونا ترتب عليها ان كافة الدول العربية ودول العالم اعطت ميزة اضافية للسلع الغذائية الزراعية من خلال الممر الآمن او الممر الاخضر للسلع الزراعية في ظل هذه الازمة، اذا المشكلة ليست في القيود على تجارة السلع الزراعية ، ولكن المشكلة هي انتاج منتج زراعي قابل للانتقال بين الدول العربية .

- **اعطي السيد / محمد خير الفرصة لدخول الاعلاميين للمشاركة في تلك الندوة:**

- مداخلة االدكتور / عاطف ادريس – من جمهورية لبنان ووجه سؤاله الى الدكتور هيثم جفان رئيس الاتحاد العربي للصناعات الغذائية حيث انه يعمل في مجال الاتحادات العربية النوعية ويحاول تعزيز العمل العربي المشترك في مجال السلامة الغذائية وحول كل ما يتعلق بنوعية ومواصفات الغذاء ، واوضح انه يعمل مع الدكتور هيثم جفان لتعزيز دور الصناعات الغذائية في الالتزام بكل ما يتعلق بمواضيع السلامة والامن الغذائي ، والعمل الان هو تعزيز القياس لمشاكل مصانعنا العربية وخاصة عند تجارتها مع الدول في العالم ، والاهتمام بسلامة منتجاتنا الغذائية في المنطقة العربية ، فمطلوب من جامعة الدول العربية ومن الدكتور كمال حسن على الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بصفة خاصة تعزيز ثقافة التوعية والسلامة لكي تأتي صادرتنا الغذائية داخل الوطن العربي وخارجه على المستوى المطوب ، من النوعية والسلامة بهدف تعزيز دراستنا البحثية ، فكيف نحن كاتحاد عربي قيدد التأسيس نستطيع تعزيزهذه الثقافة وتسليط الضوء على مكان

الخلل ؟ وكيف يستطيع الاتحاد العربي للصادرات الغذائية تعزيز هذا التعاون في مجال الغذاء؟ ونحن أعضاء في الاتحاد الدولي لعلماء الغذاء.

- **رد الدكتور / هيثم جفان – رئيس الاتحاد العربي للصناعات الغذائية:**

تقدم بالشكر للدكتور / عاطف ادريس على سؤاله الهام، واكد على التواصل معه باعتباره عضو في الاتحاد واحد المؤسسين له ومديرا للمكتب الاقليمي بجمهورية لبنان، واضاف ان لدى الاتحاد تواصل في كافة المجالات ويمكنه التعاون والتنسيق معه مستقبلاً.

في كلمته الختامية أكد السيد / محمد خير – مدير الندوة ان هناك اتفاق على ان هذا الوباء له اثاره ومضاعفاته على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية ويظل الامن الغذائي هو الاكثر تضرراً خاصة مع استمرار هذه التداعيات، والتوقعات المستقبلية لازمة هذا الوباء.

واضاف السيد/ محمد خير ان هناك تحديات كبيره وتداعيات عديدة على الامن الغذائي العربي، والمخاطر والاثار المحتمله تدعو الجميع الى تراجع الاولويات في المنطقة العربية واتخاذ التدابير والاجراءات الفاعلة لتخفيف هذه الازمة، على قطاع الامن الغذائي، واكد على ان هذه فرصة للدول العربية لتوحيد الجهود لمواجهة هذه الازمة من خلال الآليات والإجراءات المقترحة السياسية والمالية والاقتصادية ومن منظور اقتصادي واجتماعي وتنموي محدد. واشار الى ان هناك مجموعة من التوصيات سوف نشير اليها في التقرير الختامي للندوة.

في اختتام أعمال الندوة: تحدث السفير الدكتور / كمال حسن على- الامين العام المساعد رئيس القطاع الاقتصادي بجامعة الدول العربية

تقدم بالشكر للمشاركين في الندوة على تميز مشاركتهم وتميز الأوراق العلمية المقدمة وأشار إلى أن موضوع الأمن الغذائي هو الأهم وهو ما بدا واضحاً من العروض التي قدمت اثناء الندوة وانه يبدو انه يوجد مخزون إستراتيجي من الغذاء يكفي من 3 شهور إلى سنة في الدول العربية وتمنى ان تخرج هذه الندوة بتوصيات تؤخذ بعين الإعتبار وتوجه إلى متخذ القرار في الدول العربية وإلى المجالس الوزارية المتخصصة والجمعيات العمومية لمؤسسات العمل العربي المشترك والمجلس الإقتصادي والإجتماعي وأضاف انه في تقديره سيكون هناك مؤتمر إقتصادي عربي كبير وستكون فيه المشاركة عالية جداً وكل هذه المقترحات سوف تقدم للقادة العرب في قمة عربية مقبلة ، أما بالنسبة لما ورد اثناء النقاشات عن شهادة المنشأ الإلكترونية فبعض الإخوة تحدثوا انه لابد من إزالة الإجراءات الإدارية للغذاء وانا اؤكد لكم انه تم عقد عدة إجتماعات بالفيديو كونفرانس حول شهادة المنشأ وتم إجازة العمل بها وقدمت للمجلس الإقتصادي والإجتماعي والمفروض أنه سيتم إجازتها وما لفت نظري أنه في ظل الرؤية الكاملة للتكامل الإقتصادي العربي نحن في ظل هذه المحنة لابد ان نعتبرها منحة لتعزيز التكامل الإقتصادي العربي لأن كل الأفراد يتوقعون مشاكل في سلاسل التوريد للأغذية وبالتي لابد من زيادة إنتاج الغذاء في المنطقة العربية وإزالة العوائق في التجارة البيينية بين الدول العربية والحديث الآن عن إنشاء منطقة حرة زراعية فإن هذا المقترح رائع ويمكن دراسته في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويمكن تقديم دراسة وربطها بقانون الإستثمار العربي الموحد والذي هو الآن في مراحله الأخيرة كما أنه لابد من تقديم أكبر قدر من الحوافز والضمانات لرأس المال العربي لكي يستثمر داخل المنطقة العربية في مجالات الأمن الغذائي أما بالنسبة للحديث عن المنصة الإلكترونية للسلع التجارية والزراعية فنحن في حاجة إلي العمل على ذلك ووضع قاعدة معلومات أدق وأوسع للسلع الغذائية وأن نستفيد من قواعد المعلومات والبيانات الموجودة في المنظمات

العربية المعنية مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد) ،وبالتالي يمكن أن ندرس مقترحات وتوصيات محددة ونعرضها على المجلس الإقتصادي والإجتماعي للخروج بقرارات بشأنها، أما الحديث عن الصناديق فقد ورد ذكرها كثيراً وفي تقديري ان الواقع العربي والمجلس الإقتصادي والإجتماعي لا يريد إنشاء مزيد من الصناديق ولكن علينا الإستفادة من الصناديق الموجودة فمثلاً يمكننا زيادة رأس مال صناديق التمويل الموجودة بالفعل .

وفي ختام كلمته عبر عن سعادته عن المداخلات وأوضح أنه سوف يتم تصنيف توصيات لرفعها للمجلس الإقتصادي والإجتماعي لإتخاذ قرارات بشأنها.

واختتمت الندوة

بتثمين الدور الجوهري لجميع المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية وممثلي الدول العربية المشاركين في الندوة ، وقدم المشاركون في الندوة أوفي آيات الشكر والعرفان لكل من سعادة السفير الدكتور / كمال حسن على الامين العام المساعد رئيس القطاع الاقتصادي والمشرف على الندوة ، والوزير المفوض / محمد خير عبد القادر مدير ادارة المنظمات والاتحادات العربية ومدير الندوة ، وموظفي إدارة المنظمات والاتحادات العربية الذين ساهموا في الاعداد والتحضير لهذه الندوة ،ولمتابعتهم الحثيثة في هذا الموضوع وإدارتهم الحكيمة لجلسات الندوة ، كما تم تقديم الشكر لكل من ساهم في الاعداد والتنظيم والمشاركة في هذه الندوة من العقول النيرة التي ساعدت على اثراء النقاش والخروج بتوصيات هامة .

- كما تم تقديم الشكر والعرفان الى ادارة تكنولوجيا المعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية علي جهودهم في نقل الندوة عبر ال **Video Conference**، وتوفير كافة الاحتياجات الفنية المطلوبة لعقد تلك الندوة، والخروج بها علي النحو المرضي.

التوصـــــــــــــــيات

في ضوء اوراق العمل والدراسات التي قدمت إلى أعمال الندوة والمناقشات التي جرت حولها، تم الاتفاق على التوصيات التالية: -

1. **أهمية وضع خطة عاجلة عربية لمواجهة أزمة كورونا على الأمن الغذائي في المنطقة العربية.**

2. **دراسة احتياجات ومتطلبات مرحلة ما بعد الجائحة لتعزيز وتوفير الأمن الغذائي العربي والتعامل مع أي حدث طارئ في هذا القطاع مستقبلاً.**

3. **أهمية إنشاء صندوق عربي للأزمات للمساعدة في مواجهة الأعباء المترتبة على هذه الأزمة والأزمات التي تواجهها الدول العربية في المستقبل وبما يتيح تقديم قروض وتسهيلات للقطاع الخاص العربي.**

4. **تعزيز شبكات الأمن الغذائي والاحتياجات من السلع الغذائية الأساسية.**

5. **التأكيد على فكرة إحداث آلية عربية لتمويل الزراعة العربية أو صندوق لتمويل التنمية الزراعية.**

6. **التأكيد على إنشاء البرنامج العربي للغذاء لمساعدة ضحايا الكوارث والأزمات الغذائية الطارئة وخاصة في الدول العربية الأكثر تضرراً.**

7. أهمية تطوير وتعزيز التجارة البينية العربية للسلع الزراعية لتقليل الاستيراد من الخارج، وتعزيز التعاون بين الدول العربية المصدرة للغذاء بهدف ضمان إقامة الامدادات من السلع الغذائية الضرورية للبلدان العربية التي في حاجة لها.

8. بلورة آليات مبتكرة وتعزيز الجهود والطاقات لتقديم نموذج مبسط للعمل التكاملي العربي في مجال الأمن الغذائي العربي.

9. العمل على إنشاء منصة عربية لطلبات وعروض المنتجات الزراعية لمواجهة تداعيات جائحة أزمة كورونا المستجدة، وتوفير المعلومات عن كميات الفائض المتاح للتصدير من المنتجات الغذائية والزراعية في الدول العربية والدول الأخرى.

10. حث القطاع الخاص على الاستثمار المباشر في المشاريع في القطاع الزراعي وتبني المشاريع الكبيرة التي تستخدم اقتصاد السعة (وفورات الحجم) والتقانات الحديثة وبالتالي توفر الكفاءة في الإنتاج.

11. تطوير التشريعات في المجال الزراعي لضمان توفير المدخلات واستجلاب التقانات الحديثة

12. دعوة الدول العربية التي تتمتع بموارد طبيعية ذات مزايا نسبية وتنافسية بإجراء تسهيلات بهدف ضخ المزيد من الاستثمارات العربية للمشاريع الزراعية التي تهدف الى تحقيق الامن الغذائي.

13. العمل على زيادة رأسمال الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي بحيث تسهم في انشاء المزيد من الشركات والمشروعات التي تهدف لتحقيق الامن الغذائي.

14. الاستفادة مما تتيحه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من مزايا لإقامة المشاريع الزراعية المشتركة التي تهدف الى تصدير السلع الغذائية فيما بين الدول العربية.

15. أهمية الترويج لإقامة مشروعات عربية في مجال الامن الغذائي وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار الزراعي في لدول العربية لتحفيز رأس المال العربي على الاستثمار في القطاع الزراعي في الدول العربية ذات المقدرات الزراعية الكبيرة.

16. ضرورة تبني مجموعة من السياسات التجارية للعمل على ترقية التجارة البينية العربية للسلع الغذائية ومنحها كافة الامتيازات والتسهيلات المنصوص عليها في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يمكنها الاستفادة من المشاريع العربية المشتركة مثل مشاريع الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي والشركة العربية للانتاج الحيواني، والشركة العربية للأسماك وغيرها من الشركات العربية المشتركة العاملة في مجال انتاج وتصنيع وتسويق السلع الغذائية المختلفة.

17. تبسيط اجراءات استيراد الغذاء سواء على مستوى تخفيف القيود الادارية والجمركية، وتسهيل التحويلات المصرفية، ومراقبة الاسواق ووضع سقف سعري للسلع الغذائية الرئيسية لحماية الطبقات الهشة، والتأكد من وصول الغذاء لها.

18. وضع برامج للحماية الاجتماعية لتأمين حصول المواطنين وبشكل خاص الطبقات الهشة على الغذاء، ولو تطلب ذلك اعفاء بعض السلع من القيود والرسوم الجملركية والضرائب ن او تعليقها مؤقتاً.

19. السعى الى تبني برامج خاصة بدعم القطاع الزراعي وخاصة صغار المنتجين بما يمكنهم من تجاوز الازمة والاثار السلبية للجائحة.

20. تنفيذ برامج ارشادية من اجل مواجهة هدر الغذاء وتخفيض نسبة الفاقد من الغذاء.

21. العمل على منح امتيازات وحوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، خاصة ان صغار المزارعين يشكلون الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين العرب.

22. تحديد نسبة يجب ان لا تقل عنها التمويلات الموجهة للقطاع الزراعي في المحافظ التمويلية الوطنية ومحافظ المؤسسات المالية العربية.

23. تنفيذ برامج تستهدف تعزيز قدرات المرأة الريفية العربية وترقية دورها في انتاج وتحويل وتسويق الغذاء من خلال مدها بالوسائل اللازمة بذلك.

24. ضرورة تطوير الانتاج الزراعي العربي والتحول الى الانتاج الحديث بدلاً من الانتاج التقليدي وذلك بادخال الوسائل التكنولوجية الحديثة وخاصة الزراعة الذكية، وانترنت الاشياء.

25. ايلاء الدراسات والبحث العلمي التكنولوجي في مختلف المجالات وخاصة القطاع الزراعي مزيداً من الاهتمام، وتعزيز الدراسات المستقبلية

لاستشراف حدوث المخاطر والكوارث ووضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة لمواجهتها.

26. الاستفادة من مخرجات البحوث والدراسات العلمية التي توصلت اليها مركز البحوث والمؤسسات العلمية المتخصصة والتي تساهم في تحسين وتوفير وزيادة الانتاج من المنتجات الزراعية الاساسية.

27. تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة لانتاج السلع الغذائية الاساسية والصناعات الغذائية والتحويلية المرتبطة بها ووضع نظام لتنفيذه وادارته.

28. قيام الحكومات في الدول العربية بتنفيذ مشاريع البني التحتية التي تخدم القطاع الزراعي وتوفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات في القطاع الزراعي، من خلال تقديم الاعفاءات والامتيازات لتذليل العقبات والمشاكل.

29. مناشدة جميع مؤسسات العمل العربي المشترك لدعم القطاع الزراعي لكونه محرك لجميع القطاعات الاقتصادية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

30. تعاون الدول العربية في انشاء نظام التبادل المعرفة الالكتروني والابتكارات الزراعية بهدف تسهيل التعاون والتعامل في مثل هذه الازمات وتطوير آداء القطاع الزراعي.

انتهـــــــــــــــــــــــــــي

م. خير / د. علا البدري :Doc